

دور التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية

دراسة تطبيقية على مدينة ينبع الصناعية

إعداد الطالب /

لجين طلال محضر

إشراف /

أ.د / الفيصل عبد الحميد محمد

أ.د / فايز جراد

العام الدراسي:

2025 – 1446



إِهْدَاء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا
اختتم بحث تخرجي بكل همة ونشاط ما كنت لأفعل لولا فضل الله فالحمد
الله عند البدء وعند الختام
أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من منحاني روح الحياة واضاء لي عتمة الدنيا الى من كانا
سببا في وجودي بعد الله وسببا في اشعال وقود همتي ويغمراني
بدعواتهم الصادقة، إلى من غرسا في حب العلم والتعلم، إلى من حبهم
يعلو فوق كل حب إلى من ساندوني ووفروا لي سبل السعادة والنجاح
إلى والدي حفظهم الله .

إلى جميع من كان سند وقوه لي بعد الله في مشواري إلى كل
القلوب التي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير.

شُكْرٌ وَنُفْلٌ

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى ...

الأستاذ الدكتور/ الفيصل عبد الحميد محمد حسن

الأستاذ الدكتور/ فايز جراد

على كل ما قدماه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع

دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلى إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي

والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم راجياً من

المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تأثير التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية ، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية متناسبة من 384 فرد ، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبانة إلكترونية وتحليلها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. تم تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية

أظهرت نتائج الدراسة أن وجود مستوي مرتفع جدا من تحقيق التخطيط العمراني المستدام للحدائق ووجود مستوى مرتفع جدا للثلاثة ابعاد (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) ، ارتفاع مستوى تطوير المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية.

بناء على هذه النتائج توصي الدراسة الاهتمام بتوفير كافة الإمكانيات والموارد التي تساهم في زيادة مستوى التخطيط العمراني المستدام للحدائق في المملكة العربية السعودية ، العمل على زيادة مستوى وعي افراد المجتمع بأهمية التخطيط العمراني المستدام للحدائق للمجتمع

الكلمات المفتاحية: التخطيط العمراني المستدام – تطوير المدن الصناعية – مدينة ينبع الصناعية

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم.....
ب.....	الإهداء.....
ج.....	الشكر والتقدير.....
د.....	المستخلص.....
ه.....	قائمة المحتويات.....
ط.....	قائمة الجداول.....
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
1.....	المقدمة.....
2.....	1.1 مشكلة البحث:.....
3.....	2.1 أهمية الدراسة:.....
3.....	② الأهمية العلمية:.....
4.....	② الأهمية العملية:.....
4.....	3.1 أهداف الدراسة:.....
5.....	4.1 تساؤلات الدراسة:.....
5.....	5.1 فرضيات الدراسة:.....
6.....	6.1 الدراسات السابقة:.....
6.....	أولاً: الدراسات العربية.....

12.....	ثانيًا: الدراسات الأجنبية.....
14.....	7.1 المنطلقات النظرية للدراسة:.....
15.....	8.1 منهج الدراسة:.....
16.....	9.1 مصادر البيانات:.....
17.....	10.1 أدوات الدراسة:.....
17.....	11.1 الأساليب الإحصائية المتبعة.....
18.....	12.1 نموذج الدراسة:.....
18.....	13.1 حدود الدراسة:.....
19.....	الفصل الثاني: الاطار النظري.....
19.....	المبحث الأول التخطيط العمراني.....
19.....	مقدمة:.....
19.....	1.1.2 التطور التاريخي للتخطيط العمراني:.....
26.....	2.1.2 تعريف التخطيط العمراني:.....
27.....	3.1.2 أهداف التخطيط العمراني:.....
28.....	4.1.2 أسس التخطيط العمراني:.....
29.....	5.1.2 أهمية التخطيط العمراني بشكل قانوني:.....
31.....	6.1.2 أبعاد التخطيط العمراني:.....
34.....	المبحث الثاني تطوير المدن الصناعية.....

34.....	مقدمة:
34.....	1.2.2 تعريف تطوير المدن الصناعية:
35.....	2.2.2 طرق إدارة المدن الصناعية:
36.....	3.2.2 أهداف تطوير وتنظيم المدن الصناعية:
37.....	4.2.2 أهمية تطوير المدن الصناعية:
39.....	5.2.2 خصائص المدن الصناعية:
39.....	6.2.2 أساسيات التخطيط للمدن الصناعية:
41.....	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة
41.....	مقدمة.....
41.....	1.3 منهجية البحث:
41.....	2.3 مجتمع وعينة الدراسة.....
41.....	3.3 الأساليب الإحصائية:
42.....	4.3 أداة الدراسة.....
43.....	5.3 صدق أداة الدراسة.....
43.....	المحور الأول: التخطيط العمراني المستدام للحدائق
45.....	المحور الثاني: تطوير المدن الصناعية
46.....	6.3 ثبات أداة الدراسة:
48.....	الفصل الرابع: تحليل النتائج.....

48.....	مقدمة.....
48.....	1.4 أولاً: خصائص عينة الدراسة.....
49.....	2.4 ثانياً: تحليل استمارة الاستبيان.....
49.....	المحور الأول: التخطيط العمراني المستدام للحدائق..... ②
53.....	المحور الثاني: تطوير المدن الصناعية..... ②
55.....	3.4 ثالثاً: اختبار فروض الدراسة.....
59.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات.....
59.....	مقدمة.....
59.....	1.5 نتائج الدراسة.....
61.....	2.5 التوصيات.....
62.....	3.5 المقترحات.....
63.....	Abstract.....
64.....	قائمة المراجع:.....
64.....	أولاً: المراجع العربية.....
66.....	ثانياً: المراجع الأجنبية.....
68.....	الملاحق.....
69.....	استمارة استبيان.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة	44
2.	جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول	44
3.	جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني	46
4.	جدول (4) معامل الثبات لمجاور استمارة الاستبيان	48
5.	جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا لخصائصها	49
6.	جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البعد الاقتصادي	50
7.	جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البعد الاجتماعي	52
8.	جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البعد البيئي	53
9.	جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تطوير المدن الصناعية	54
10.	جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التخطيط العمراني المستدام على تطوير المدن الصناعية	56

57	جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية	11.
58	جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية	12.
59	جدول (13) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية	13.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

في سياق تطوير المدن الصناعية الحديثة، يشكل التخطيط العمراني المستدام أحد الركائز الأساسية، حيث يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ومن بين عناصر هذا التخطيط، تأخذ الحداثك دورًا مهمًا في تجميل وتطوير البيئة الحضرية، ليس فقط من خلال تحسين المناظر الطبيعية، ولكن أيضًا من خلال تأثيرها الإيجابي على الصحة العامة، والنقل المستدام، والتخفيف من آثار التغير المناخي، في المدن الصناعية مثل مدينة ينبع الصناعية، التي تعتبر واحدة من أبرز نماذج المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية، يتجلى أهمية التخطيط العمراني المستدام بشكل واضح في توفير بيئة متكاملة تدعم الأنشطة الصناعية مع الحفاظ على التوازن البيئي والاجتماعي (عبد النبي، 2022).

إن وجود الحداثك والمناطق الخضراء في المدن الصناعية يساهم في خلق بيئة صحية للعاملين والمقيمين في المدينة، حيث توفر هذه المساحات الخضراء فرصًا للاسترخاء، والمشي، والأنشطة الاجتماعية، مما يعزز الرفاهية العامة ويسهم في تقليل التوتر والإجهاد الذي قد يعاني منه العاملون في بيئات صناعية شديدة الضغط (الحيارى، 2021).

وعلاوة على ذلك، تمثل الحداثك عنصرًا حيويًا في تعزيز التنوع البيولوجي داخل المدينة، حيث يمكن أن تحتفظ بتوازن النظام البيئي من خلال جذب الأنواع المحلية والنباتات التي تساهم في تحسين جودة الهواء وتنقية المياه، ومن خلال تطبيق ممارسات التخطيط العمراني المستدام في تطوير الحداثك داخل المدن الصناعية، يمكن الوصول إلى مدن صناعية أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وأكثر قدرة على التكيف مع تحديات التغير المناخي (الأسطل، 2015).

وفي نفس السياق، تتعدد الفوائد التي يمكن أن تحققها الحدائق، بدءًا من تقليل درجات الحرارة في المناطق الحضرية التي تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة بسبب الأنشطة الصناعية، وصولاً إلى زيادة المساحات المخصصة للنشاطات الثقافية والترفيهية التي تعزز التواصل الاجتماعي بين سكان المدينة (حندوقة، 2022).

لذلك تعكس هذه الدراسة التطبيقية دور التخطيط العمراني المستدام في تطوير الحدائق في مدينة ينبع الصناعية، وكيفية تحقيق الاستفادة القصوى من المساحات الخضراء في هذه المدينة من خلال تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحسين جودة البيئة في هذه المدينة الصناعية، وتعزيز جوانب الاستدامة الاجتماعية والبيئية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم إطار عمل يمكن أن يساهم في تطوير مدن صناعية أخرى في المملكة والعالم، بحيث يتم الجمع بين التقدم الصناعي والبيئة المستدامة في تناغم فاعل.

1.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد النمو الصناعي في العديد من المدن حول العالم، وهو ما يتطلب في المقابل بذل جهود متزايدة لضمان استدامة هذه المدن من الناحية البيئية والاجتماعية، ومن أبرز هذه المدن، مدينة ينبع الصناعية، التي تُعد واحدة من النماذج الصناعية المهمة في المملكة العربية السعودية، حيث تحتل مكانة استراتيجية على صعيد الصناعة والاقتصاد الوطني، ومع هذا النمو الصناعي الملحوظ، تبرز الحاجة الماسة إلى تطوير خطة عمرانية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار توفير بيئة حضرية متوازنة، لا تقتصر على تلبية احتياجات الصناعة فحسب، بل تساهم أيضًا في توفير جودة حياة أفضل للسكان والعاملين في المدينة.

وتمثل الحدائق والمناطق الخضراء أحد الركائز الهامة في التخطيط العمراني المستدام للمدن الصناعية، فهي لا تقتصر على كونها مجرد مساحات ترفيهية، بل تلعب دورًا حيويًا في تحسين جودة الهواء، تقليل درجات الحرارة، وتحقيق التوازن البيئي في المناطق التي تشهد نشاطًا صناعيًا مكثفًا، وبرغم من ذلك، نجد أن الكثير من المدن الصناعية بما في ذلك مدينة ينبع الصناعية، لا زالت تفتقر إلى التخطيط المتكامل

للاستفادة الأمثل من هذه المساحات الخضراء، مما يحد من قدرتها على تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المرجوة.

من هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة دور التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تحسين بيئة المدن الصناعية، خاصةً في ظل التحديات البيئية المتزايدة مثل التلوث وتغيرات المناخ، وكيف يمكن للحدائق في مدينة ينبع الصناعية أن تسهم في توفير بيئة صحية ومستدامة توازن بين احتياجات الصناعة وحماية البيئة؟ وما هي الممارسات والتوجهات الحديثة التي يمكن أن تُعتمد في التخطيط لهذه المساحات الخضراء لتحقيق أقصى استفادة من الناحية البيئية والاجتماعية؟

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في مدينة ينبع الصناعية أن يسهم في تطوير المدينة من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في هذه المدينة؟

2.1 أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة كونها تركز على التخطيط العمراني المستدام في المدن الصناعية، خاصةً في سياق تطبيقات الحدائق والمناطق الخضراء، إذ تركز الدراسة على فحص العلاقة بين الاستدامة البيئية وجودة الحياة الحضرية، وهو موضوع يُعد حديثاً نسبياً في كثير من الدراسات المتعلقة بالتخطيط العمراني في المدن الصناعية، كما تتيح هذه الدراسة فرصة لفهم أفضل لكيفية تأثير التخطيط المستدام للحدائق على تحسين البيئة المحلية في سياقات صناعية، وهو ما يسهم في ملء الفراغ المعرفي في هذا المجال.

من جانب آخر، تسلط الدراسة الضوء على استراتيجيات وأساليب يمكن تطبيقها لتحقيق الاستدامة في بيئات صناعية ذات تأثير بيئي كبير، وتحدد الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن

تحققها الحدائق في تحسين جودة الهواء، تقليل التلوث، وزيادة المساحات الخضراء. وبالتالي، تقدم الدراسة إضافة جديدة للمراجع العلمية التي تناقش استدامة المدن الصناعية من خلال الاهتمام بالتخطيط العمراني الأخضر.

● الأهمية العملية:

أما من الناحية العملية، فإن لهذه الدراسة أهمية بالغة للمخططين العمرانيين، وصناع القرار، والمستثمرين في القطاع الصناعي، حيث تقدم حلولاً عملية لتطوير مساحات خضراء داخل المدن الصناعية بما يساهم في تحسين جودة الحياة للعاملين والمقيمين، وأن النتائج التي ستخلص إليها الدراسة قد توفر إطار عمل للممارسات الفعالة في تطبيق التخطيط العمراني المستدام، مما يساعد على تقليل الآثار السلبية التي تتركها الأنشطة الصناعية على البيئة والصحة العامة، كما يمكن للنتائج أن تساهم في تطوير سياسات حكومية تدعم دمج المساحات الخضراء في الخطط العمرانية للمناطق الصناعية، مما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع والصناعة على حد سواء.

3.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس والمحموري لهذا البحث يتمثل في محاولة التعرف على مدى تأثير التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية، ويمكن تحديد الأهداف الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

1. بيان أثر البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.
2. بيان أثر البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية
3. بيان أثر البعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية

4.1 تساؤلات الدراسة:

❖ التساؤل الرئيسي للدراسة:

ما أثر التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أثر البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية؟
2. ما أثر البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية؟
3. ما أثر البعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية ويعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية؟

5.1 فرضيات الدراسة:

❖ الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاجتماعي للتخطيط العمراني

المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد البيئي للتخطيط العمراني

المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

6.1 الدراسات السابقة:

تمحورت الدراسات السابقة إلى محورين؛ وكل محور ينقسم لدراسات سابقة عربية وأخرى أجنبية، تتعلق بأثر التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية

■ دراسة القحطاني (2024)

هدفت إلى تحليل النمو العمراني في مدينة الأوطى واستكشاف تأثيرات هذا النمو على الجغرافيا الاجتماعية للمدينة، حيث ركزت الدراسة على العوامل المؤثرة في توزيع السكان وتغير النسيج العمراني، مع التأكيد على أهمية التخطيط الحضري لضمان التوازن بين التوسع العمراني والحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية للمدينة.

حيث المتغير المستقل هو "التخطيط العمراني" بأبعاده التي تشمل سياسات الإسكان وتوزيع الخدمات والبنية التحتية، أما المتغير التابع فهو "التوزيع المكاني للسكان" الذي يتأثر بشكل مباشر بمدى فاعلية التخطيط العمراني وتطبيقاته في توفير بيئة متوازنة تعزز من جودة الحياة للسكان.

اعتمدت منهجية البحث على تحليل البيانات المتاحة حول التركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي، بجانب المسح الميداني الذي يشمل آراء السكان والمسؤولين، وتم استخدام تحليل الخرائط لتحديد المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق التي تشهد نمواً عمرانياً ملحوظاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تبايناً في توزيع السكان في الأوطاية نتيجةً لعدم تكامل السياسات العمرانية مع الاحتياجات الفعلية للسكان، كما أظهرت الدراسة أن التوسع العمراني غير المخطط له يؤثر سلباً على الهوية الثقافية للمدينة ويزيد من الضغط على البنية التحتية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات تخطيطية تعزز من توزيع متوازن للسكان وتدعم الهوية الثقافية للمدينة، وتوصي بضرورة تحسين البنية التحتية والخدمات في المناطق النائية لجذب السكان إليها، وبالتالي تخفيف الضغط عن المناطق المركزية، وكذلك ضرورة إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط لضمان تلبية احتياجاتهم الفعلية.

■ دراسة إبراهيم (2024)

هدفت إلى معالجة مشكلة توزيع المؤسسات التعليمية في قضاء المدائن من خلال التخطيط العمراني، حيث ركزت على كيفية تحقيق التوافق التربوي عبر إعادة توزيع المؤسسات التعليمية بما يلبي احتياجات السكان ويوفر بيئة تربوية أفضل، استندت الدراسة إلى رؤية شاملة لتحسين جودة التعليم وضمان الوصول المتكافئ إلى المؤسسات التعليمية في المناطق المختلفة من القضاء.

حيث المتغير المستقل هو التخطيط العمراني، وتناولت الدراسة أبعاده المتعددة التي تشمل توزيع الأراضي، وتخطيط البنية التحتية، وتحديد الأماكن المثلّى لإنشاء المدارس، وتقييم مدى كفاءة التوزيع الجغرافي الحالي، أما المتغير التابع فهو التوافق التربوي الذي يتجسد في تحقيق التوازن بين توفر المؤسسات التعليمية واحتياجات المجتمع، ويشمل ذلك تحسين البيئة التعليمية وتخفيف الازدحام في المدارس، مما يعزز جودة العملية التعليمية ويساهم في الاستقرار الاجتماعي.

اتبعت الدراسة منهجية وصفية تحليلية لجمع البيانات اللازمة وتفسير النتائج المتعلقة بتوزيع المؤسسات التعليمية، حيث استندت إلى تحليل البيانات المكانية والديموغرافية، بالإضافة إلى استعراض السياسات والتشريعات المرتبطة بالتخطيط العمراني، استخدمت الدراسة الخرائط المكانية والنماذج التنبؤية لتقديم رؤية متكاملة حول احتياجات المجتمع المحلي فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة، منها أن التخطيط العمراني الجيد يمكن أن يسهم بفعالية في تحسين توزيع المؤسسات التعليمية بما يحقق التوافق التربوي، حيث أظهرت النتائج أن التوزيع الحالي للمؤسسات غير متوازن، مما يؤدي إلى تركيز الكثافة الطلابية في بعض المناطق ونقص في مناطق أخرى، كما أكدت الدراسة أن تحسين البنية التحتية للمواصلات يسهم في تعزيز الوصول إلى المؤسسات التعليمية ويخفف من حدة الازدحام فيها.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تخطيط عمراني تستند إلى بيانات دقيقة وشاملة حول الكثافة السكانية واحتياجات المجتمع التعليمي، كما أكدت على أهمية تحسين البنية التحتية للطرق والمواصلات العامة بما يسهل وصول الطلاب إلى المدارس، إضافة إلى إنشاء مدارس جديدة في المناطق التي تعاني من نقص في المؤسسات التعليمية، تعزيزاً للتوزيع العادل وتحقيقاً للتوافق التربوي المطلوب.

■ دراسة بركات (2020)

هدفت إلى تحليل مفهوم الاستدامة البيئية الحضرية وأهميتها في التخطيط للمدن الحديثة، مع التركيز على مدينتي. سعت الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق المدينة لأهداف الاستدامة البيئية من خلال عدة محاور تشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث البيئي، وتعزيز جودة الحياة لسكان المدينة. كما تناولت الدراسة كيفية توجيه السياسات والبرامج الحكومية نحو تحقيق هذه الأهداف للحفاظ على بيئة صحية ومستدامة للأجيال القادمة.

حيث المتغير المستقل هو "الاستدامة البيئية" بأبعادها التي تشمل الإدارة البيئية، كفاءة الطاقة، وحماية التنوع البيولوجي، أما المتغير التابع فهو "التطوير الحضري المستدام" الذي يتأثر بمدى تطبيق معايير الاستدامة لتحقيق التوازن بين التطور العمراني وحماية البيئة.

استخدمت منهجية البحث تحليلاً وصفيًا يعتمد على البيانات الميدانية والمصادر العلمية المتعلقة بالاستدامة البيئية. اعتمدت الدراسة أيضاً على استبيانات وآراء الخبراء والمختصين في مجال التخطيط البيئي لتحديد المؤشرات الرئيسية للاستدامة البيئية وتطبيقها على مدينتي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المدينة تواجه تحديات متعددة فيما يتعلق بتطبيق معايير الاستدامة البيئية، إذ أظهرت الدراسة أن الجهود الحالية تحتاج إلى تعزيز من خلال تطوير برامج وسياسات بيئية فعالة، كما بيّنت أهمية إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط لتشجيع الالتزام بممارسات بيئية مستدامة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات متكاملة تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي للمشاريع العمرانية. كما دعت إلى ضرورة تعزيز الوعي البيئي بين السكان وزيادة الاستثمارات في التقنيات الخضراء التي تسهم في تحسين جودة البيئة الحضرية.

■ دراسة الراوي والهيبي (2018)

إلى استكشاف عناصر الاستدامة في مدن أعالي الفرات القديمة، مع التركيز على مدينة هيت كحالة دراسية، استعرضت الدراسة خصائص الاستدامة المتوافرة في البنية العمرانية القديمة للمدينة، وكيفية تكيفها مع البيئة المحلية، وذلك من أجل فهم كيفية استفادة المدن الحديثة من تلك التجارب التاريخية في تحقيق الاستدامة. كما تناولت الدراسة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة في هذه المدن القديمة.

حيث المتغير المستقل هو "عناصر الاستدامة" التي تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، أما المتغير التابع فهو "التكامل العمراني" الذي يعكس مدى تأثير هيكل المدينة وخصائصها العمرانية بتلك العناصر لتحقيق بيئة متوازنة ومستدامة.

استخدمت منهجية البحث أسلوب الدراسة الميدانية والتحليل الوصفي للبيانات التاريخية والمعمارية لمدينة هيت، مع الاستعانة بالمصادر التاريخية والخبراء في مجال التخطيط العمراني، واشتملت الدراسة على تحليل الخرائط القديمة والمخططات لتحديد مكونات الاستدامة في تصميم المدينة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مدينة هيت تحتوي على العديد من عناصر الاستدامة التي يمكن أن تستفيد منها المدن الحديثة، مثل استخدام المواد الطبيعية المحلية في البناء وتصميم المباني بطريقة تعزز التهوية الطبيعية وتقلل من استهلاك الطاقة. كما بينت الدراسة أن الاستدامة لم تكن مجرد مفهوم حديث، بل كانت جزءاً من الثقافة المحلية والتخطيط التقليدي للمدينة.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التخطيط العمراني الحديث ليستفيد من التجارب التاريخية، كما دعت إلى تعزيز دور المجتمع المحلي في عمليات التخطيط لضمان استمرارية واستدامة هذه المبادئ. وأكدت على أهمية تبني ممارسات وتقنيات بناء تتماشى مع البيئة المحلية وتقلل من التأثيرات السلبية على الموارد الطبيعية.

■ دراسة الشديدي والحسناوي (2021)

هدفت إلى تحليل التوسع الحضري في مدينة الكوفة وتأثيره على التنمية المكانية المستدامة، مع التركيز على كيفية مواجهة تحديات النمو العمراني وتحقيق التوازن بين التوسع الحضري وحماية البيئة والمجتمع، تناولت الدراسة أبرز العوامل التي تسهم في التنمية المكانية المستدامة وكيفية تأثير السياسات الحضرية على توزيع السكان وتطوير البنية التحتية.

حيث المتغير المستقل هو "التوسع الحضري" بأبعاده المختلفة مثل استخدام الأراضي، وسياسات الإسكان، وتوزيع الخدمات، أما المتغير التابع فهو "التنمية المكانية المستدامة" التي تتجلى في التوازن بين النمو العمراني وحماية البيئة واستدامة الموارد.

اعتمدت منهجية البحث على جمع البيانات الميدانية وتحليلها، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالتخطيط العمراني والتنمية المستدامة. واستخدم الباحثان استطلاعات الرأي وخرائط التوزيع الحضري لتحديد المناطق التي تشهد كثافة سكانية متزايدة وأثر ذلك على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع الحضري في الكوفة يعاني من بعض التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المكانية المستدامة، وأظهرت أن السياسات الحالية غير كافية لتلبية احتياجات السكان وتوفير البنية التحتية الملائمة. كما بيّنت الدراسة ضرورة إعادة توجيه السياسات لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز السياسات الحضرية التي تهدف إلى تنظيم التوسع العمراني وضمان توزيع عادل للخدمات والبنية التحتية، كما دعت إلى إشراك المجتمع المحلي في التخطيط لضمان توافق الخطط مع احتياجات السكان، بالإضافة إلى الاستثمار في تحسين البيئة الحضرية واستخدام تقنيات مبتكرة لتعزيز استدامة الموارد.

■ دراسة فاطيمة وسمية (2022)

هدفت إلى استكشاف العلاقة بين جودة الحياة والاستدامة الاجتماعية من منظور حضري، حيث ركزت الدراسة على تقديم مقارنة نظرية توضح الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة في سياق حضري حديث، سعت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير عناصر الاستدامة الاجتماعية على جودة الحياة في المدن وكيف يمكن لهذا التأثير أن يساهم في تطوير بيئة معيشية أكثر توازناً واستقراراً على المدى الطويل،

حيث المتغير المستقل هو الاستدامة الاجتماعية، والتي تطرقت الدراسة إلى أبعادها المختلفة التي تشمل العدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص، والتماسك المجتمعي، كما تناولت الأبعاد المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق التوزيع العادل لها ضمن المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمدينة، أما المتغير التابع فهو جودة الحياة، والتي تشمل مستويات الرفاهية العامة للأفراد، شعورهم بالأمان الاجتماعي والاستقرار، ومدى رضاهم عن الحياة في المدن من حيث الخدمات العامة وتوفر فرص العيش الكريم،

اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية لتقديم رؤية نظرية شاملة حول العلاقة بين الاستدامة الاجتماعية وجودة الحياة، حيث تم جمع البيانات من مصادر ثانوية مثل الدراسات السابقة

والمقالات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، وقد استخدمت الدراسة تحليل محتوى هذه البيانات للوصول إلى استنتاجات نظرية تعزز من فهم العلاقة بين جودة الحياة وأبعاد الاستدامة الاجتماعية في البيئة الحضرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة، حيث أظهرت أن تعزيز الاستدامة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الحياة في المدن، وقد بينت النتائج أن الاستدامة الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التماسك المجتمعي وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الرضا العام للسكان، كما أشارت النتائج إلى أن تحقيق جودة الحياة لا يعتمد فقط على العوامل الاقتصادية، بل يحتاج إلى تكامل العوامل الاجتماعية والثقافية لتعزيز الاستدامة على المدى الطويل،

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توفير الخدمات لجميع فئات المجتمع، كما شددت على أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التي تؤثر على جودة الحياة في المدن، إضافة إلى دعم البرامج والسياسات التي تعزز التماسك الاجتماعي وتساهم في تحقيق توزيع عادل للموارد والخدمات، مشيرةً إلى أن هذه الإجراءات ستساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة الاجتماعية في البيئة الحضرية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

■ دراسة Said & Haase (2012)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التخطيط الحضري في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وذلك من خلال التركيز على كيفية استخدام التخطيط كأداة لتحسين الاستدامة الحضرية. حيث المتغير المستقل هو التخطيط الحضري بأبعاده، التي تشمل التنظيم المكاني، التخطيط البيئي، وإدارة الموارد، أما المتغير التابع فهو التنمية الحضرية المستدامة والتي تقاس بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المدن. استخدمت الدراسة منهجية تحليلية قائمة على مراجعة الأدبيات والمصادر الثانوية لتحليل العلاقة بين التخطيط الحضري والتنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الحضري الجيد يعزز من تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة الحياة وتقليل الآثار البيئية السلبية، وأوصت بضرورة اعتماد سياسات تخطيطية مرنة تركز على العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتطوير استراتيجيات تشاركية تضم جميع فئات المجتمع لتحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة.

■ دراسة (2024) Shahram Asadi Mehr, Neda Orak

تتناول هذه الدراسة دور التخطيط في التنمية المستدامة للمساحات الحضرية، مشيرةً إلى أن التنمية المستدامة تشكل تغييراً مهماً في فهم العلاقة بين البشر والطبيعة، بخلاف وجهات النظر السابقة التي كانت تفصل بين القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تهدف التنمية المستدامة للعمارة المستدامة إلى حماية البيئة عبر إعادة توجيه العلاقة مع الطبيعة، حيث تعكس التنمية الحضرية المستدامة التوجهات الحالية لضمان تطور مستدام للمدن والمجتمعات الحضرية للأجيال القادمة، كما تعزو الدراسة الجذور التاريخية لمشاكل البيئة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى الحاجة لتصميم أليات إدارة مستدامة تدعم المدن.

■ دراسة (2010) Al-Azzawi

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تحقيق التنمية المستدامة للمساحات الحضرية عبر التخطيط الحضري، حيث المتغير المستقل هو التخطيط الحضري بأبعاده البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية، بينما المتغير التابع هو التنمية الحضرية المستدامة. اعتمدت الدراسة على تحليل نظري لتأثيرات العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتوصلت إلى أن التنمية الحضرية تتطلب توجيهاً بيئياً وإدارة سليمة لمنع الأخطاء البشرية، التي تسبب في أغلب الحوادث. وأوصت الدراسة بتبني تخطيط يوازن بين احتياجات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة.

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور التخطيط الحضري في تحقيق الاستدامة البيئية في المدن الصناعية، مع التركيز على تطبيق معايير تصميم متطورة تتماشى مع التوجهات العالمية في مجال الاستدامة.

أشارت الدراسة إلى أن التحديات البيئية المرتبطة بتغيرات المناخ، مثل الارتفاعات الحادة في درجات الحرارة وتدهور الموارد الطبيعية، تتطلب استجابة مدروسة في مجال التخطيط الحضري، خصوصًا في البلدان النامية مثل العراق التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وصناعية.

حيث المتغير المستقل في الدراسة هو التخطيط الحضري المستدام، الذي يتضمن معايير بيئية وإدارية تضمن تحقيق توازن بين النمو الصناعي والحفاظ على البيئة. أما المتغير التابع فهو الاستدامة الحضرية، التي تشمل تحسين جودة الحياة في المدن الصناعية، وتقليل التأثيرات البيئية السلبية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية مقارنة، حيث استعرضت دراسات حالة من دول صناعية أخرى، وحللت تطبيق المعايير البيئية الدولية مثل نظام ISO 14001 الخاص بإدارة البيئة، وذلك لتطبيق هذه المعايير في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى أن العراق بحاجة ماسة إلى تبني معايير وتوجهات جديدة في التخطيط الحضري تستند إلى مبادئ الاستدامة. كما أكدت على ضرورة تطوير سياسات ومخططات تهدف إلى إنشاء أو تأهيل المناطق الصناعية وفقًا لمبادئ التصميم البيئي المستدام. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطبيق هذه المعايير وتقديم حلول واقعية تنسجم مع التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية في مجال المدن المستدامة.

7.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على النظريتين التاليتين:

1. النظرية المعرفية:

تركز هذه النظرية على كيفية اكتساب المعرفة وتنظيمها واستخدامها في سياقات مختلفة، في إطار هذه الدراسة، تسعى النظرية المعرفية إلى فهم كيفية تفاعل الأفراد مع بيئتهم المحيطة، سواء كان ذلك في استخدام التخطيط العمراني المستدام للحدائق أو فهم الآثار التي تترتب على تطبيق هذا النوع من

التخطيط في المدن الصناعية، ومن خلال هذه النظرية، يتعلم الأفراد كيف يتم تنظيم المعرفة البيئية والاجتماعية المرتبطة بالحدائق، وكيف يتم تطبيق هذه المعرفة في تحسين جودة الحياة الحضرية، وتعتمد الدراسة على مبدأ أن المعلومات والمعرفة التي يتم اكتسابها من خلال التجارب والممارسات في التخطيط العمراني يمكن أن تؤثر بشكل كبير في تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

2. النظرية البنائية:

تعتبر هذه النظرية أن المعرفة تُبنى من خلال تفاعل الأفراد مع بيئتهم ومع المعلومات التي يواجهونها، وبناءً على هذه النظرية، يقوم الباحث بإعادة صياغة المفاهيم والمعارف التي تم الاطلاع عليها من مراجع ودراسات سابقة، حيث يبني الباحث معرفته الخاصة ويطورها بناءً على خبراته الخاصة والمصادر المتنوعة، وفي هذه الدراسة، يتم بناء الفهم حول تأثير التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحسين البيئة الحضرية من خلال فهم التجارب السابقة والمعلومات المتعلقة بالحدائق المستدامة وكيفية تأثيرها على المجتمع المحلي والبيئة، ويتم استنتاج الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن أن تُسهم في تطوير المساحات الخضراء وتعزيز الاستدامة في مدينة ينبع الصناعية من خلال هذه العملية البنائية.

8.1 منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تفرض طبيعة هذه الدراسة وأهدافها ومتغيراتها اعتماد هذا المنهج للوصول إلى فهم شامل وعميق حول تأثير التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية، بالتطبيق على مدينة ينبع الصناعية، ويعد المنهج الوصفي التحليلي مجموعة من الإجراءات التي تتكامل لوصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث، اعتماداً على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتخطيط العمراني المستدام وتطوير المدن الصناعية، ومن ثم تصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً دقيقاً، لاستخلاص الدلالات التي قد تساهم في توضيح أثر هذا التخطيط العمراني المستدام في تحسين جودة الحياة الحضرية وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في المدينة.

ستتم عملية جمع البيانات من خلال استبيانات توجه إلى العاملين والمختصين في إدارة التخطيط العمراني بمدينة ينبع الصناعية، بهدف قياس جوانب تطبيق التخطيط المستدام للحدائق وفهم تأثيره على المدينة، ويتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى قياس فعالية وأثر هذه الممارسات المستدامة في تعزيز استدامة المدن الصناعية، وسيتم تحليل البيانات الكمية باستخدام برامج التحليل الإحصائي للوصول إلى نتائج توضح العلاقة بين التخطيط العمراني المستدام ومدى تطوير البيئة الحضرية في مدينة ينبع الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع مسؤولي التخطيط والعاملين في إدارة المدينة، حيث تهدف هذه المقابلات إلى استكشاف تصوراتهم وتجاربهم حول التخطيط العمراني المستدام ومدى تأثيره في تحسين بيئة المدينة وتنميتها، وسيتم تحليل البيانات النوعية باستخدام تحليل المحتوى لاستخراج الموضوعات الرئيسية والفهم العميق للتجارب والممارسات العملية للمشاركين، وسيتم تطبيق دراسة حالة مفصلة لمدينة ينبع الصناعية، حيث ستتم مراجعة الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بالتخطيط العمراني فيها، إضافة إلى دراسة الاستراتيجيات والإجراءات المتبعة لتعزيز الاستدامة في المدينة، مما يتيح فهماً تطبيقياً لدور التخطيط العمراني المستدام في تحسين المدن الصناعية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

9.1 مصادر البيانات:

يعتمد البحث على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات كما يلي:

➤ المصادر الثانوية:

وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة إلى الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع التي بحثت الإنشائية إلى جانب الدوريات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، لمعرفة الأسس والطرق العلمية السليمة

في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية والتي تتميز بالتغير والتطور المستمر.

➤ المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

10.1 أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

11.1 الأساليب الإحصائية المتبعة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في هذه الدراسة لإجراء التحليل الوصفي واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

→ الإحصاء الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها لتقديم توزيعات التكرار والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على استبانة الدراسة.
- الوسط الحسابي: تم استخدامه كمقياس للنزعة المركزية لتقدير المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.
- الانحراف المعياري: تم استخدامه كمقياس للتشتت لتقدير الانحراف في إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي.

→ الإحصاء التحليلي:

- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير متغير مستقل على المتغير التابع.

12.1 نموذج الدراسة:

يتناول هذا النموذج تحليل دور التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن الصناعية، بالتطبيق على مدينة ينبع الصناعية. ويتضمن النموذج المتغيرات التالية:

- المتغير المستقل: التخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).
- المتغير التابع: تطوير المدن الصناعية.

13.1 حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: يقتصر نطاق الدراسة على عام 2024.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل مدى تأثير التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية، بهدف فهم كيفية تحقيق بيئة حضرية مستدامة وداعمة للابتكار والتنمية المستدامة في مدينة ينبع الصناعية.

الفصل الثاني: الاطار النظري

المبحث الأول التخطيط العمراني

مقدمة:

اهتمت المملكة المتحدة بالتخطيط الحضري باعتباره من أهم العمليات التي بموجبها يتم النهوض والارتقاء بالمدينة ايكولوجيا واجتماعيا واقتصاديا، وذلك عن طريق تحقيق تنمية حضرية مستدامة، والتي تجعل التخطيط يتم بشكل مستديم أخذين بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة فيما يمكن أن تحتاجه عملية التنمية من موارد طبيعية وغيرها، وقد شهدت تشريعات التخطيط العمراني في المملكة تطورا كبيرا ساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك ساهم القضاء الوطني بالمملكة في ترسيخ تلك الأهداف من خلال رقابته على مشروعية القرارات الصادرة بشأن آلية التخطيط العمراني المستخدمة من قبل الجهات الإدارية في المملكة. (بكار، 2022)

1.1.2 التطور التاريخي للتخطيط العمراني:

شهد التطور التشريعي للتخطيط العمراني في المملكة بدايات أنظمة تخطيط المدن والقرى في السنوات التي تلت الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث كانت هناك مخاوف كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالتلوث والزحف العمراني، خلال النصف الأول من القرن الماضي، وكان ذلك نتيجة مباشرة لعمليات التصنيع والإنتاج وزيادة التحضر والتحديث والبناء وقد أدى هذا الوضع إلى قيام السلطة التشريعية في المملكة المتحدة بإصدار العديد من القوانين التي تنظم عمليات التخطيط والبناء.

على الرغم من أن البدايات الأولى لأنظمة تخطيط المدن والقرى في المملكة المتحدة بدأت بعد انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود تنظيم تشريعي للتخطيط الحضري قبل اندلاعهما، يُعتبر قانون التخطيط للمدن والإسكان الصادر عام 1909، المعروف بقانون Housing and

Town Planning Act، هو القانون الذي نظم التخطيط الحضري في المملكة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو أول قانون يُصدر في هذا السياق، حيث منع إقامة "المنازل المتقابلة" أو بناء المنازل. (قمر، 2021)

تبع ذلك القانون صدور مجموعة من القوانين الأخرى، مثل قانون تخطيط المدينة والإسكان الذي صدر عام 1919، والذي نظم بناء المنازل الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى، كما صدر قانون تخطيط المدينة عام 1925، وقانون تخطيط المدينة والريف عام 1932 بعد الحرب العالمية الثانية، برز دور العديد من اللجان التي تم تكليفها بالنظر في جميع القضايا المتعلقة بالتخطيط الحضري وإدارة التنمية، وقد ساهمت هذه اللجان بشكل كبير في وضع أسس وقواعد التخطيط الحضري خلال تلك الفترة، حيث شهد التخطيط الحضري في مجال إنشاء المدن الجديدة ثلاثة أجيال رئيسية، مما أدى إلى تطور كبير في العمران تماشياً مع النهضة الواسعة التي حدثت.

وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ازدادت المخاوف الناشئة عن الزحف العمراني والتلوث البيئي، فبدأ المفكرين بالتخطيط الحضري بإعداد جانب من الخطط والتقارير في ضوء ما تبناه من نظريات قائمة عليها، والتي من بينها خطة الإعادة إعمار لندن إلى مدينة جديدة، حيث أدت جهود المفكرين إلى المساهمة في وضع الملامح الأساسية لقانون تخطيط المدن والريف عام ١٩٤٧، وعلى الرغم من ذلك التدفق المستمر لقوانين التخطيط والبناء في المملكة المتحدة خلال تلك الفترة، إلا أن صدور قانون التخطيط للمدينة والريف عام ١٩٤٧ Town and Country Planning Act كان له عظيم الأثر في خلق إطار قانوني موحد لنظام التخطيط لاستخدام أراضي المدينة والريف في المملكة كنظام قائم بذاته يصبو نحو تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. (عبد الرحمن، 2021)

ويعتبر نظام التخطيط للمدن والقرى الصادر عام ١٩٤٧، أول نظام شامل للتخطيط العمراني في المملكة المتحدة والمناطق التابعة لها، والذي تم بموجبه وضع المعايير التي تحدد نوعية التنمية التي تطلب الإذن والتصريح للتخطيط من قبل سلطات التخطيط المحلية وهي المجلس البلدي للمقاطعات في بريطانيا العظمى، حيث تضمن النظام تعريف للتنمية ومتطلباتها التخطيطية، وبالتالي ما إذا كانت تلك التنمية بحاجة إلى تصريح تخطيطي أم لا، وشمل نظام التحكم في التنمية جميع المباني وأي تغييرات في المواد

المستخدمة فيها بموجب هذا القانون، تم تحويل مسؤولية تخطيط المدن والأرياف إلى السلطات المحلية في مختلف الدول. (العبيدي، 2022)

كما اهتم هذا القانون بإعادة تنظيم السلطات المحلية في المملكة على مستوى الولايات الأربع، حيث شهدت المملكة انخفاضًا تدريجيًا في عدد الإدارات المحلية، ليصبح العدد 140 إدارة محلية بدلاً من 1400، وذلك في إطار خطة تهدف إلى إصلاح هياكل الحكومة المحلية وتعزيز نظام الحكم اللامركزي في بريطانيا العظمى، وقد أوكل إليهم مهمة إعداد خطة محلية للتنمية الشاملة، تتضمن وضع سياسات ومقترحات مفصلة لاستخدام الأراضي وتطويرها ضمن نطاق اختصاصهم الإقليمي لتحقيق ذلك منح القانون المذكور السلطات المحلية صلاحيات واسعة تتيح لهم الموافقة على اقتراحات التخطيط وإجراء جميع الأعمال اللازمة لإعادة تطوير الأراضي، وإصدار أوامر الشراء الإلزامي للأراضي، مما يتيح نزاع ملكيتها من أجل المنفعة العامة، بالإضافة إلى تخويلهم سلطة تأجير الأراضي للمطورين من القطاع الخاص، وغيرها من الصلاحيات التي تضمن لهم الحفاظ على الغابات أو المباني ذات الأهمية المعمارية أو التراثية. (المصري، 2019)

وترتيب وتنظيم استخدام الأراضي بشكل فعال وأخلاقي من أجل إدارة تنمية الأراضي التي تقع تحت ولايتها، وبالتالي منع النزاعات التي كانت قائمة بشأنها وقد منح قانون المنتزهات الوطنية والوصول إلى المناطق الريفية الصادر في عام 1949 السلطات المحلية للتخطيط لصلاحيات استصلاح الأراضي الخالية أو المهجورة، إما من خلال نزاع ملكيتها للمنفعة العامة أو عبر اتفاق مع مالكيها، كما أن قانون الريف الصادر في عام 1968 فرض واجبات على السلطات المحلية للتخطيط بهدف تطوير المناطق الريفية، حيث يسعى هذا القانون إلى تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن تلوث الأرض والماء والهواء، كما ألزم كل سلطة محلية مسؤولية ضمن نطاق اختصاصها بالحفاظ على جمال البيئة الريفية وحماية المياه السطحية والباطنية المستخدمة من قبل الإنسان، سواء في الحاضر أو المستقبل، من التلوث. (بركات، 2016)

كما تطلب قانون تخطيط المدينة والريف لسنة ١٩٧١ من السلطات المحلية القيام بمسح شامل لأي منطقة قبل وضع الخطة الهيكلية لمشروعات التنمية، كما نص ذلك القانون على ضرورة أن تشمل

الخطة على بيان مكتوب يمثل سياسة سلطة التخطيط المحلية ومقترحاتها العامة بشأن تنمية واستخدامات الأرض، وذلك على أن يتضمنها عمليات المسح لتطوير البيئة العمرانية مع تنظيم المرور، كما اعتبر ذلك القانون أن العمليات المتعلقة بدفن النفايات والسيطرة على التلوث هي جزء لا يتجزأ من عملية المسح الكلي للبيئة العمرانية المنصوص عليها في الخطة الهيكلية لتحسين البيئة العمرانية وهو ما أكدته المذكرة التفسيرية لذلك القانون والتي طالبت سلطات التخطيط المحلية، بضرورة الالتزام بالمعنى الواسع العبارة تحسين البيئة العمرانية، وذلك عند وضعها للمقترحات الخاصة بالخطة المحلية بهدف مكافحة التلوث أو الحيلولة دون حدوثه ولتعزيز صلاحيات سلطات التخطيط المحلية منح لها القانون السابق سلطة إصدار الأوامر والنشرات والتعليمات شريطة أن تكون مناسبة وملائمة للمناطق التي تخضع لسيطرتها بما في ذلك سلطة إصدار الأوامر المعنية بجمال البيئة طالما كان الهدف منها الحد من انبعاثات الهواء الملوثة مثل الغبار والدخان وكذلك الضوضاء والتي تعد الهدف الرئيسي لقوانين التخطيط بوجه عام وقانون ١٩٧١ لتخطيط المدن والريف بوجه خاص، وبفضل تلك الأوامر أصبحت بعض أنواع التلوث تحت السيطرة .

وبالفعل صدرت العديد من الأوامر والنشرات والتي وضعت لتنفيذ قانون تخطيط المدن والريف لسنة ١٩٧١ ، وكانت تهدف وبوجه خاص إلى السيطرة على التلوث ففيما يتعلق بالأوامر، نذكر الأمر الصادر بضرورة الأخذ في الاعتبار عند منح التراخيص الخاصة بصدد ممارسة الأنشطة الصناعية المختلفة، الاختلاف بين مباني الصناعات الخفيفة وما خلفها من صناعات وذلك فيما يتعلق بانبعاثات الضوضاء وتلوث الهواء الصادر عن مختلف الاستعمالات الصناعية فمباني الصناعات الخفيفة يمكنها مزاوله أنشطتها في أي حي سكني دون أن تؤدي إلى حدوث ضرر للواقع الجمالي من حيث الضوضاء أو الدخان والرماد أو الغبار، أما غيرها من المباني التي تسبب التلوث فيمكن توزيعها على مواقع غير سكنية.(Sander,2017)

وفقاً للضرر المحتمل الذي قد تسببه العملية الإنتاجية، يجب ضمان سيطرة سلطات التخطيط المحلي على أي تغيير أو تلوث قد يحدث وفيما يتعلق بالنشرات، فقد صدرت العديد منها استناداً إلى القوانين السابقة لتوضيح سلطات واختصاصات هيئات التخطيط المحلية، حيث تركز هذه النشرات على أهمية

مراعاة جميع القضايا المتعلقة بتلوث الهواء والمياه والضوضاء والأراضي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للسيطرة على التنمية أو منح الإذن بالتنمية، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة اتباع إجراءات العدالة الطبيعية أو الإجرائية، بما في ذلك التشاور المسبق مع الجمهور عند وضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ مشروع مقترح أو عند منحها أو رفضها منح الإذن بالتخطيط لتعزيز مفهوم المشاركة العامة في صنع القرار الخاص بعملية التخطيط لتضمن بذلك الحكومة المحلية حقوق الجمهور في تقييم ورصد السياسات العامة ومن أمثلة تلك النشرات نذكر منها على سبيل المثال النشرة الرئيسة المتعلقة بتحضير الخطة الخامسة من الخطة الهيكلية للتنمية والتعمير، فقد تضمنت النص على التزام سلطة التخطيط عند دراسة موضوع يتضمن تنمية رئيسية جديدة ضرورة تدارس الأمر مع سلطات الأنهار ومجالس المجاري وسلطات الري ومصادر المياه والتي قد تتأثر مصالحها بالتنمية كما تطلبت من جميع سلطات التخطيط، إعلام سلطات المياه عند دراسة أي مقترح للتنمية يكون ذا أثر في زيادة التلوث وذلك خوفاً من أي تسرب للمواد السامة أو للسوائل الملوثة وذلك عند من أنابيب عبر الأرض".

تطلبت تلك النشرات عند التخطيط لإعداد طرق جديدة أن تأخذ السلطات المحلية في الاعتبار حجم الضوضاء المتوقعة، وما إذا كانت ضمن المستوى المقبول أم لا وينطبق ذلك أيضاً عند البحث عن أي تنمية إسكانية جديدة، حيث يجب توفير مسافة بين المساكن والطرق ذات الضوضاء العالية، كما يجب الاهتمام بتصميم المخارج بحيث تقلل من تأثير الضوضاء، خاصة بالنسبة للمدارس أو المستشفيات أو المباني الحساسة ومن المهم أن تتشاور السلطات مع سلطات الطرق الخارجية لضمان عدم تجاوز مستوى الضوضاء في المناطق السكنية 70 ديسيبل A خلال فترة لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وفيما يتعلق بضوضاء الطائرات، تؤكد النشرة على أهمية أخذ خطوط الضوضاء المتساوية في الاعتبار عند دراسة أي مشروع تنموي، حيث يجب تجنب استخدام المناطق السكنية التي تتأثر بالضوضاء العالية وتوضح النشرة أن الضوضاء الناتجة عن الطائرات لا تثير القلق إذا كانت أقل من 40 NNI، ومع ذلك يجب ألا تتعرض المنازل لمستوى أعلى. (بكار، 2022)

كما تؤكد النشرة على ضرورة إجراء مشاورات بين سلطات التخطيط وسلطات المطارات بشأن موضوع الضوضاء خلال الخمس عشرة سنة القادمة وبخصوص تلوث الهواء، تفرض نشرة التخطيط

والهواء النقي على السلطات المحلية عند الموافقة على بناء مباني شاهقة أن تتجنب تعرض هذه المباني للانبعاثات الناتجة عن مداخن المصانع والمنشآت القائمة، وفيما يتعلق بنشرة الإدارة حول رمي ودفن النفايات، منحت هذه النشرة السلطات المحلية صلاحية وضع دليل علمي للاستخدام الأرضي لدفن النفايات، ويعتبر هذا الدليل مكماً لشروط الموافقة على التخطيط، كما أوجبت ضرورة التشاور مع سلطات المياه الإقليمية.

وتجدر الإشارة في ذلك الشأن إلى أنه ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، اتجهت القوانين المنظمة للتخطيط العمراني في المملكة المتحدة إلى وضع مجموعة من البرامج تسعى إلى تجديد المناطق العمرانية، أطلق عليها برامج التجديد العمراني وهي برامج تهدف إلى إعادة تطوير المناطق العمرانية لتشمل كلاً من المناطق ذات الكثافة السكانية المعتدلة والمناطق العمرانية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كما تهدف أيضاً تلك البرامج إلى إعادة توطین الأعمال والمشروعات أو الأشخاص وقيام الحكومات بشراء الممتلكات الخاصة من أجل المنفعة العامة باعتبارها أداة قانونية تستخدمها الحكومة للاستمرار في استكمال مشاريع التنمية التي بدأتها الدولة. (قمر، 2021)

ألغى قانون تخطيط المدن والريف لعام 1971 جميع القوانين السابقة التي صدرت قبله، بما في ذلك قانون تخطيط المدينة والإسكان لعام 1919، وقانون تخطيط المدينة لعام 1925، وقانون تخطيط المدينة والريف لعام 1932، بينما ظل قانون التخطيط للمدينة والريف الصادر في 1947 سارياً حتى تم إلغاؤه بموجب قانون تخطيط المدينة والريف لعام 1990 بموجب هذا القانون، تم توحيد التشريعات المتعلقة بالتخطيط في إنجلترا وويلز، حيث تولت وضع الضوابط الخاصة بتنظيم تنمية الأراضي، كما اعترف القانون بالشخصية القانونية للسلطات التخطيط المحلية كسلطة عامة، مهمتها تنفيذ وظائف التخطيط على المستوى المحلي بدلاً من ترك تنظيم التخطيط المحلي للسلطة العامة للإدارة المحلية، حرص القانون على الاعتراف بالشخصية القانونية المستقلة لسلطة التخطيط المحلية، التي تمارس نشاطها من خلال تنظيم استخدام وإشغال الأراضي في منطقة معينة، ومنح الإذن بالبناء، ووضع الخطط المحلية للتنمية وفقاً لمتطلبات القانون.

كما تناول قانون 1990 إنشاء سلطة محلية تقتصر مهامها على التخطيط المحلي في المنطقة الإقليمية المعنية، حيث حرص على تحديد خطط التنمية ومستوياتها المحلية، ووضع تصنيف لاستعمالات الأراضي والمناطق، كما تضمن القانون فصلاً خاصاً لتنظيم ملكية الأراضي لأغراض التنمية، وتحديد الأضرار المحتملة الناتجة عنها وأحكام التعويض، بالإضافة إلى ذلك تناول العديد من القضايا التخطيطية الرئيسية والفرعية وقد منح القسم 102 من قانون 1990 السلطة المحلية الحق في إصدار إشعار لمالك أي أرض أو مبنى، يخطره فيه بضرورة التوقف عن استخدام مواد أو ملحقات خطرة، أو إزالة جدران أو أسوار متهاكة أو مركبات مهجورة، بما في ذلك إزالة المباني أو المنشآت أو التخلص من النفايات الخطرة، أو إجراء التغييرات اللازمة لتوفير بيئة آمنة، بشكل عام تمتلك سلطة التخطيط المحلية الحق في إصدار إشعار إذا رأت أن ذلك يخدم مصلحة مشروعة لصالح التخطيط السليم في المنطقة المحددة، وبالتالي يهدف هذا الإشعار إلى المساهمة في الحفاظ على جودة البيئة وتحسينها، والمساعدة في معالجة أي تقصير في استخدام الأراضي والحفاظ عليها بشكل منتج، بالإضافة إلى المساهمة في تجديد المنطقة والاستجابة بشكل إيجابي للمخاوف العامة.(Francis,2015)

بشكل عام تُعتبر سلطات التخطيط المحلية مسؤولة عن استصلاح الأراضي المتدهورة، وقد تمكنت من فرض سيطرتها على عمليات إنتاج ودفن النفايات من خلال توفير مواقع لدفن النفايات الصلبة والسائلة، كما أن لهذه السلطات دوراً مهماً في تعزيز البنية التحتية للطرق الجديدة وتنظيم وإدارة الطرق القائمة، بالإضافة إلى ذلك تمتلك السلطة في تحديد الشروط اللازمة عند بناء أو إنشاء المباني بهدف السيطرة على التلوث وتقليل انبعاثات الضوضاء، مثل إنشاء جدران عازلة للصوت وهذا يُلزم صاحب المشروع المقترح بالاختيار بين تعديل النشاط المقترح أو بناء جدران عازلة للصوت داخل المشروع، من كل ما سبق يتضح أن سلطات التخطيط في المملكة تمتلك القدرة على المشاركة بشكل واضح وغير مباشر في السيطرة على مختلف مراحل عملية التلوث، بدءاً من اتخاذ التدابير الوقائية عند وضع أو الموافقة على خطط استخدام الأراضي، وانتهاءً بتحديد الشروط اللازمة لبناء أو إنشاء المباني، سواء كان ذلك هدفاً حقيقياً لها أم لا، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.1.2 تعريف التخطيط العمراني:

تُعتبر السلطات المحلية للتخطيط مسؤولة عن استصلاح الأراضي المتدهورة، وقد تمكنت من السيطرة على عمليات إنتاج ودفن النفايات من خلال توفير مواقع لدفن النفايات الصلبة والسائلة، كما تلعب هذه السلطات دورًا مهمًا في تعزيز البنية التحتية للطرق الجديدة وتنظيم وإدارة الطرق الحالية. (عمري، 2021)

يُعرّف التخطيط الحديث بأنه فن وعلم يركز على تنظيم هيكل المكان وتصميم عمرائها، بالإضافة إلى المساحات والفضاءات ووسائل الاتصال بين أجزائها وفقًا للأسس ونظم معينة تتعلق بالوظائف والاحتياجات الجمالية. (الأسطل، 2021)

بالإضافة إلى ذلك تمتلك السلطة لتحديد الشروط اللازمة عند بناء أو إنشاء المباني بهدف السيطرة على التلوث وتقليل الضوضاء، مثل إنشاء جدران عازلة للصوت وهذا يُلزم صاحب المشروع المقترح بالاختيار بين تعديل النشاط المقترح أو بناء جدران عازلة للصوت ضمن المشروع. (عبد الرحمن، 2021)

بمعنى آخر يهتم التخطيط بتوفير المواقع المناسبة في الأوقات المناسبة للأشخاص المناسبين، ولذلك يتضمن التخطيط جوانب وخلصات من تخصصات متنوعة للمساعدة في فهم التركيب المدني المعقد وخلق بيئة عملية ومريحة في منطقة جميلة وصالحة للعيش. (Robet, 2013)

يمكن تعريف التخطيط العمراني كأداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة لجميع قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى للأوضاع المستقبلية المرغوبة لتوزيع الأنشطة والاستخدامات المجتمعية في الأماكن المناسبة وفي الأوقات المناسبة، بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية من جهة، واحتياجات الأجيال القادمة من جهة أخرى، أي تحقيق مفهوم التنمية المستدامة. (قمر، 2021)

كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين الرؤى الاستراتيجية والطموحات من جهة، ومحددات الموارد والإمكانات الواقعية من جهة أخرى، مع ضمان التنسيق والتكامل في تلبية احتياجات ومتطلبات القطاعات

التنمية الشاملة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، من خلال توفير الخدمات والمرافق العامة وشبكات البنية التحتية بأنواعها المختلفة. (Sandra,2017)

من كل ما سبق يتضح أن السلطات المحلية للتخطيط في المملكة لديها القدرة على المشاركة بشكل واضح وغير مباشر في السيطرة على مختلف مراحل عملية التلوث، بدءًا من اتخاذ التدابير الوقائية عند وضع أو الموافقة على خطط استخدام الأراضي، وانتهاءً بتحديد الشروط اللازمة لبناء أو إنشاء المباني، سواء كان ذلك هدفًا حقيقيًا لها أم لا، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتم ذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة والمخططات العمرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وتحديد البرامج والمشروعات العمرانية لخدمات السكان كافة، في إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، مع ضمان مشاركة مجتمعية كاملة خلال جميع مراحل العملية التخطيطية.

3.1.2 أهداف التخطيط العمراني:

هدف التخطيط العمراني الحضري إلى تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الواقع الذي بنيت عليه المدينة، وفي المناطق المحيطة بها، كما يهدف إلى تحسين الظروف الشرائية والخدمات والأحوال الاجتماعية لسكانها، وتتمثل أهم هذه الأهداف تتمثل فيما يلي: (محمد، 2024)

من الناحية العمرانية تساهم في تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة، بحيث لا يطغى أحدها على الآخر، ولا يُحرم أي حي من أحدهما، تساعد في الحفاظ على المنتزهات العامة والمناطق المفتوحة في الأحياء السكنية لتكون متنفسًا للسكان وأماكن لقضاء أوقات فراغهم، بالإضافة إلى ذلك تساهم في فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية لتقليل الضوضاء والدخان الناتج عن الصناعة، حتى لا تسبب مضايقات للسكان.

من ناحية الخدمات مد جميع أحياء المدينة بالخدمات كالمياه والإدارة والمجاري التي تنفق في حجمها ومرونتها مع حجم السكان وكثرة المباني ، علاوة على تقصير رحلة العمل من محل السكن إلى مواقع

العمل إما بوضع مساكن العمال قريبا من مواقع العمل، بالإضافة إلى سهولة ويسر اتصال المدينة بالمناطق الأخرى وخاصة بالمناطق الريفية المحاورة أو بالموانئ والعواصم أو بمناطق الخدمات وإنشاء المراكز الخدمية التعليمية وغيرها من مناطق المدينة المختلفة بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق إلى الوصول إليها.

4.1.2 أسس التخطيط العمراني:

ان الهدف الاساسي من وضع منظومة للتشريعات العمرانية، هو ايجاد ادوات في متناول السلطة العامة المختصة تمتلك بموجها، القدرة الفعالة في تخطيط وتوجيه عمليات التنمية العمرانية، وما يتعلق بها من تنمية اجتماعية واقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع التركيز على تحسين كفاءة البيئة العمرانية وذلك بموجب ما تتميز به القوانين والتشريعات العمرانية من تأثير على الافراد والمجتمعات، فضلا عن تطوير البرامج والخطط التنموية المؤدية الى احداث التغير والتطور في البيئة العمرانية والعلاقات التكاملية بينها وبين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والجمالية، ولتحقيق ذلك لابد ان تتوافر في التشريعات العمرانية الاسس والمقومات للقيام بهذا الدور الفعال، ومن هذه المقومات: (العبيدي، 2022)

المرجعية العلمية: تعتمد على استخدام المرجعيات والمنهجيات العلمية المتعلقة بالتخطيط الحضري والتنمية العمرانية، مما يؤدي إلى تقنين هذه المرجعيات وصياغتها في شكل مواد قانونية تهدف إلى تنظيم إجراءات وأساليب التنمية العمرانية وإدارتها بشكل مثالي.

الشمولية: تشير إلى أن التشريعات التخطيطية تشمل جميع مستويات العمل التخطيطي، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والشامل، والتخطيط التفصيلي، والمعايير التخطيطية والبنائية على مستوى قطعة الأرض، بالإضافة إلى تنظيم المهام والإجراءات التي تقوم بها الإدارة التخطيطية لتلبية احتياجات عملية التخطيط العمراني بشكل متكامل.

المرونة: تعني أن تكون النصوص القانونية مرنة في التطبيق، بحيث تتناسب مع حجم السلطات التقديرية الممنوحة للإدارة التخطيطية في أداء مهامها، مع الحفاظ على ثبات وقوة هذه القواعد من حيث

الضبط والتوجيه، ومرونتها في التطبيق من خلال منح الصلاحيات للإدارة المختصة دون تقييدها بشكل كامل.

الملائمة والمواكبة: تعني أن تكون تشريعات التخطيط العمراني متوافقة مع جميع التطورات والمستجدات الزمنية والمكانية، من خلال المراجعة المستمرة وإصدار التعديلات والتحديثات، وأن تتناسب مع الأساليب والتكنولوجيات المرتبطة بوسائل وأدوات إدارة التنمية العمرانية الحديثة.

5.1.2 أهمية التخطيط العمراني بشكل قانوني:

تظهر أهمية القوانين والتشريعات التخطيطية في تنظيم وتلبية احتياجات المجتمع والأفراد بشكل متوازن، حيث تساهم في تحقيق المنفعة العامة والخاصة وفق إطار يوازن بين الاحتياجات المادية والمعنوية، تعتبر هذه القوانين حجر الزاوية في إنشاء بيئة عمرانية مستدامة، لأنها تنظم أعمال المباني وحقوق الجوار والصحة العامة والأمن، وتبرز أهمية الإطار القانوني في عملية التخطيط العمراني من خلال النقاط الرئيسية التالية: (بركات، 2016)

1. تحديد الجهات المسؤولة عن عملية التخطيط الحضري وتوضيح مسؤولياتها وصلاحياتها في إدارة هذه العملية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه كل جهة وتنظيم العلاقة بينها وتحديد آليات التنسيق، مما يساعد على معالجة تداخل الصلاحيات أو تضارب الأدوار.
2. تقنين الإجراءات والمتطلبات اللازمة للقيام بمهام التخطيط العمراني والمراحل التي تمر بها كل عملية، مما يعزز مبدأ الوضوح والشفافية ويزيل الغموض عن هذه الإجراءات.
3. اكتساب صفة الشرعية لمراحل وإجراءات التخطيط العمراني ونطاق تطبيقه، وكذلك الإجراءات التي تتخذها أجهزة التخطيط العمراني خلال مراحل عمليات التخطيط.
4. تنظيم العلاقة بين السلطة العامة المسؤولة عن التخطيط العمراني والأطراف الأخرى المعنية مثل الاستشاريين وأصحاب المصالح من الجمهور.

5. اتباع سلطات التخطيط الحضري لإجراءات محددة تستند إلى نصوص وتشريعات تخطيطية موحدة، مما يحقق نوعاً من العدالة التخطيطية في المجتمع، حيث تكون قرارات سلطات التخطيط العمراني متسقة فيما يتعلق بالقضايا التخطيطية المتشابهة.
6. الالتزام بتطبيق تشريعات تخطيطية موحدة يساهم في استقرار وضبط النظام الحضري على المستوى القطاعي، ويحقق الانسجام والتوازن في الأنماط العمرانية على مستوى المناطق أو الأحياء.

وهناك أهمية أخرى لتخطيط العمراني تتمثل فيما يلي: (المصري، 2019)

يعد التخطيط العمراني عنصراً أساسياً في تطوير المدن والمجتمعات حيث يساهم في تحقيق التوازن بين احتياجات السكان والموارد المتاحة، ويوفر بيئة معيشية مستدامة ومتناسقة، كما يتطلب هذا التخطيط دراسة متأنية للعوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

يساعد التخطيط العمراني في تحسين جودة الحياة من خلال توفير بنية تحتية متطورة تشمل شبكات الطرق والمواصلات، والمرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات والمراكز التجارية، كما يساهم في تصميم مساحات خضراء وحدائق عامة تعزز رفاهية السكان وتوفر بيئة صحية ومريحة للعيش.

يرتكز التخطيط العمراني الحديث على مبادئ التنمية المستدامة، حيث يعمل على تقليل التأثيرات البيئية الضارة من خلال تبني سياسات التخطيط الذكي للمباني والمناطق السكنية يتم ذلك عبر استخدام تقنيات البناء الصديقة للبيئة، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وتقليل الازدحام والتلوث، مما يساهم في خلق بيئة حضرية متوازنة تحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

يهدف التخطيط العمراني إلى توزيع استخدامات الأراضي بشكل منظم، بحيث يتم تخصيص مناطق للسكن، وأخرى للصناعة، والتجارة، والخدمات العامة يساهم ذلك في الحد من العشوائية في البناء، ويضمن توفير بيئات آمنة ومستقرة للسكان، كما يساهم في تقليل التكدس السكاني في بعض المناطق، ما يخفف الضغط على الخدمات والبنية التحتية.

كما يلعب التخطيط العمراني دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات، ودعم المشاريع التجارية والصناعية فالمناطق التي يتم تخطيطها بشكل جيد تصبح أكثر جاذبية للشركات ورجال الأعمال، مما يعزز من فرص العمل، ويرفع مستوى الدخل، ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويساهم التخطيط العمراني في تطوير أنظمة النقل العام والطرق، مما يسهل حركة الأفراد والبضائع، ويقلل من معدلات الازدحام المروري التخطيط الجيد يشمل تصميم شبكات مواصلات ذكية تشمل النقل الجماعي مثل الحافلات والمترو، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للطرق والجسور، مما يسهل التنقل ويقلل من استهلاك الوقود والتلوث البيئي. (بكار، 2022)

مع تزايد عدد السكان يصبح التخطيط العمراني ضرورة لمواجهة تحديات النمو السكاني وتوفير المسكن المناسب لكل فئات المجتمع يضمن التخطيط العمراني توفير مساكن تتناسب مع احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية، مع الاهتمام بتوفير الخدمات والمرافق الأساسية لتلبية احتياجات المجتمعات المتزايدة.

التخطيط العمراني ليس مجرد عملية تنظيمية بل هو استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الاقتصاد من خلال التخطيط الفعال، يمكن بناء مدن متكاملة تلبي احتياجات الحاضر والمستقبل، وتوفر بيئة آمنة ومستدامة للأجيال القادمة.

6.1.2 أبعاد التخطيط العمراني:

يُعد التخطيط العمراني عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمناخية. ويساعد هذا النهج الشامل في تحسين جودة الحياة، وتعزيز الاستدامة، وتقليل الآثار السلبية للنمو العمراني العشوائي، وتتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي: (الأسطل، 2021)

• البعد البيئي

يركز التخطيط العمراني من الناحية البيئية على حماية الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، وتعزيز المساحات الخضراء داخل المدن، فالتمدن السريع غالباً ما يؤدي إلى استنزاف الموارد البيئية وزيادة انبعاثات الغازات الضارة، لذا يتم تطوير خطط تنموية تراعي تقليل الأثر البيئي عبر تطبيق مفاهيم الاستدامة مثل استخدام الطاقة المتجددة، والتصميم البيئي الذكي، وإنشاء بنية تحتية تدعم وسائل النقل الصديقة للبيئة كالمواصلات العامة ومسارات المشاة والدراجات الهوائية، كما يشمل هذا البعد التخطيط لإنشاء محطات لمعالجة النفايات ومياه الصرف الصحي بطرق تقلل من التلوث وتحافظ على الموارد المائية.

• البعد الاقتصادي

يرتبط التخطيط العمراني بالنمو الاقتصادي، حيث يساهم في خلق بيئة مناسبة للاستثمارات من خلال تطوير مناطق تجارية وصناعية متكاملة البنية التحتية، مما يشجع على جذب المستثمرين ودعم ريادة الأعمال، كما يعمل على تحسين كفاءة استخدام الأراضي، مما يساعد في تحقيق أقصى استفادة من المساحات المتاحة، وتقليل التكاليف المرتبطة بالبنية التحتية، بالإضافة إلى ذلك يعزز التخطيط العمراني فرص العمل عبر دعم القطاعات المختلفة مثل السياحة، والتجارة، والصناعة، مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للسكان وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

• البعد الاجتماعي

يهدف التخطيط العمراني إلى تحقيق التكامل الاجتماعي عبر توفير بيئة حضرية متوازنة تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأقل دخلاً وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ويشمل ذلك تصميم أحياء سكنية متكاملة تحتوي على مرافق تعليمية، وصحية، وترفيهية، مما يعزز من التماسك الاجتماعي، كما يعمل التخطيط الجيد على تقليل الفجوات الاجتماعية عبر توفير سكن ملائم لجميع الطبقات، وتحقيق توزيع عادل للخدمات، وتحسين شبكة المواصلات لضمان وصول الجميع إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية بسهولة.

• البعد المناخي

أصبح التغير المناخي من أكبر التحديات التي تواجه التخطيط العمراني، حيث يتطلب تبني استراتيجيات تقلل من تأثير الظواهر المناخية القاسية مثل موجات الحرارة والفيضانات، يعتمد التخطيط المناخي على استخدام مواد بناء مستدامة تقلل من امتصاص الحرارة، وتصميم مساحات مفتوحة تعزز التهوية الطبيعية، وتطوير أنظمة صرف فعالة لتجنب تراكم مياه الأمطار، كما يتطلب الأمر تطوير خطط طوارئ لمواجهة الكوارث المناخية، وتعزيز الوعي بأهمية التكيف مع التغيرات المناخية لضمان استدامة المدن على المدى الطويل.

المبحث الثاني تطوير المدن الصناعية

مقدمة:

يحقق إنشاء المدن الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابه مدخلات ومخرجات يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية. (عبد الله، 2017)

من ناحية أخرى فإن انتشار المدن الصناعية في أي بلد يعود عليه بفوائد عديدة، منها توفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، كما يساهم هذا الانتشار في الالتزام بالمتطلبات البيئية وتوسيع نطاق البنية التحتية للخدمات في البلد، حيث إن المناطق الصناعية عادةً ما تكون محاطة بمرافق عامة وتجمعات سكانية مزدهرة.

إضافة إلى ذلك فإن توفير إدارة متخصصة يساعد على الحفاظ على النظافة وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة، إلى جانب دعم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة، خصوصاً في المدن الصناعية الحديثة، كما تساهم هذه الإدارة في تسهيل إنجاز التراخيص المتأخرة ونشر الإحصائيات المتعلقة بالقطاعات الصناعية المشمولة بهذه المدن، مما يساهم في اتخاذ قرارات ذات طابع علمي تساهم بفعالية في عملية التحديث والتطوير. (Elena, 2019)

1.2.2 تعريف تطوير المدن الصناعية:

المدن الصناعية هي مناطق جغرافية محددة ومخططة بشكل منظم، تضم مجمعات صناعية وخدمية ولوجستية ضخمة، بالإضافة إلى البنية التحتية اللازمة من طرق ومرافق كهربائية واتصالات.

تطوير المدن الصناعية هو عملية تخطيط وإنشاء بيئات صناعية متكاملة تهدف إلى تحسين الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، من خلال توفير بنية تحتية متقدمة، وخدمات لوجستية تدعم العمليات الصناعية، مع تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما يشير تطوير المدن الصناعية إلى عملية تصميم وتنفيذ مناطق صناعية متخصصة وفق معايير تخطيط حضري مستدام، بحيث يتم تنظيم استخدامات الأراضي، وتحسين شبكات النقل والمرافق العامة، وتوفير بيئة عمل مناسبة للمؤسسات الصناعية، بما يضمن تقليل التأثيرات السلبية على المناطق السكنية المجاورة. (الشواورة، 2020)

ويشمل تطوير المدن الصناعية تبني استراتيجيات صديقة للبيئة تقلل من انبعاثات الكربون، وتعزز كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية، من خلال تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة، وإدارة المخلفات الصناعية بطرق آمنة، وإنشاء أنظمة رقابة بيئية تضمن الامتثال للمعايير البيئية الدولية.

ويعكس تطوير المدن الصناعية دوراً مهماً في تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل متنوعة، وتنمية المجتمعات المحلية، ودعم برامج التدريب المهني، وتعزيز تكامل المناطق الصناعية مع المناطق السكنية لضمان تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. (الأسطل، 2015)

2.2.2 طرق إدارة المدن الصناعية:

إن لكل عمل إدارة ومن المفترض أن يكون للمركز الإداري حقوق وصلاحيات وعليه واجبات ومسؤوليات، ومن أهم مسؤولياته اتخاذ القرارات المناسبة لضمان حسن سير العمل لتحقيق أهداف الإدارة والقرار المتخذ إما أن يكون قراراً ارتجالياً دون دراسة مسبقة أو اعتماداً على خبرات سابقة، وإما أن يكون قراراً علمياً ناجماً عن دراسة ودراية وتحضير مسبق، لذلك فإن اتخاذ القرارات المناسبة في إدارات المدن يجب أن يتبع منهجاً علمياً لتحقيق أهدافها بدقة وفي الوقت المناسب ويحتاج ذلك إلى توافر بيانات تمثل المدخلات الأساسية للمعالجة، وتشكل المحاسبة والإحصاء أداتان هامتان في جمع هذه

البيانات، حيث يمكن الاستفادة من بيانات في تحديد مجموعة من المؤشرات والنسب والمعايير حسب كل قطاع معين. (Roya, 2015)

كما إن القرارات الإدارية التي تتخذها إدارات المدن تُعد من العناصر الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على مسار عمل أي مستثمر، سواء كانت استثمارات فردية أو مشاريع تديرها جهات إدارية ويعود ذلك إلى العلاقة الوثيقة بين نجاح تلك الاستثمارات وبين القرارات المتخذة من قبل إدارات المدن، إضافةً إلى تأثيرها على سمعة الشركة المستثمرة، سواء على المدى القريب أو البعيد.

أي خطأ في جوهر القرارات أو توقيتها قد يؤدي إلى ظهور مشكلات مالية وتقنية، قد تنعكس آثارها السلبية على الشركات المستثمرة، لذلك يصبح من الضروري على إدارات المدن القيام بدراسات وافية وشاملة تهدف إلى تجنب هذه الأخطاء المحتملة، وتمثل أهم هذه الطرق فيما يلي: (الدليقان، 2017)

- تحديد توزيع نوعيات الاستثمار على نحو مدروس
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار، سواء من حيث مستلزمات الإنتاج أو إمكانية التمويل.
- استباق وتقدير المخاطر المحيطة بالمشروعات.
- تحليل ودراسة أسواق المواد الأولية الضرورية للإنتاج وأسواق تصريف المنتجات

وبما أن لكل مشروع ظروفًا بيئية خاصة تحكمه، ومع الأخذ في الاعتبار تطلعات المستثمرين لنجاح مشاريعهم على المدى الطويل، يصبح من الضروري وضع خطط استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار هذه الاحتياجات لفترات بعيدة الأجل، ومن هنا يتعين أن تكون قرارات إدارات المدن ذات مستوى تقني عالٍ يكفل تحقيق النجاح للمشروعات الاستثمارية وحماية مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

3.2.2 أهداف تطوير وتنظيم المدن الصناعية:

إن تنظيم وتجميع الصناعيين والحرفيين في مدن صناعية يساعد في تحقيق عدة فوائد فيما لو تم إدارة هذه المدن بشكل علمي ومهني بأن واحد فلكل عمل إدارة، ومن المعلوم أن المركز الإداري له حقوق

وصلاحيات وعليه واجبات ومسؤوليات، ومن أهم مسؤولياته اتخاذ القرارات المناسبة لضمان حسن سير العمل لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المدن، وتتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي: (عبدالله، 2017)

1. تسهيل إنشاء قاعدة بيانات شاملة تلبى احتياجات الصناعة من المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى، مع تحديد أولويات تطوير الصناعات الجديدة وإعداد الكوادر العمالية المتخصصة اللازمة لتحقيق ذلك يتم الاعتماد على فرق متخصصة تضم خبراء إداريين وإحصائيين وتقنيين.
2. تقليل الضوضاء وتوفير بيئة صحية تتوافق مع معايير حماية البيئة، من خلال إنشاء معامل لمعالجة النفايات والمياه المستخدمة، مما يساهم في الحد من التلوث والمشكلات البيئية والاجتماعية.
3. بناء شبكة متكاملة تشمل المهنيين والصناعيين والحرفيين، وتهيئة الظروف المناسبة لتحديث الصناعات الحالية وزيادة كفاءتها.
4. تجنب الانتشار العشوائي وغير المنظم للمهن، مع توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تساهم بفعالية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. النهوض بالقطاع الصناعي في المدن الكبرى بالاستفادة من توافر الأيدي العاملة المؤهلة والمواد الخام والأسواق المتنوعة وخدمات الدعم الصناعي المختلفة.

4.2.2 أهمية تطوير المدن الصناعية:

يُعد تطوير المدن الصناعية عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الصناعي، حيث يهدف إلى إنشاء بيئات صناعية متكاملة تدعم الإنتاجية وتوفر بيئة مناسبة للمستثمرين والعمال ويعتمد هذا التطوير على مجموعة من العوامل الاقتصادية والعمرانية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية، لضمان تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. (Mousavi, 2011)

يلعب تطوير المدن الصناعية دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، وتحفيز ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة حيث تساهم المدن الصناعية في تحسين كفاءة الإنتاج عبر تخفيض تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، نظراً لقرب المصانع من الأسواق ومصادر

المواد الخام، كما توفر الحكومات حوافز اقتصادية مثل الإعفاءات الضريبية والبنية التحتية المتطورة لدعم الشركات الصناعية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية.

يرتكز التخطيط العمراني للمدن الصناعية على تنظيم استخدامات الأراضي بطريقة تحقق التكامل بين الأنشطة الصناعية والمناطق السكنية والتجارية، مع ضمان توفير مرافق أساسية مثل الطرق، ومحطات الطاقة، وشبكات المياه والصرف الصحي يتم تصميم المدن الصناعية وفق معايير تخطيط حضري تضمن كفاءة توزيع المساحات، وتقليل التكدس السكاني، وتعزيز سهولة التنقل بين المرافق المختلفة، مما يساهم في تحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية.

نظرًا لتأثير النشاط الصناعي على البيئة، يعتمد تطوير المدن الصناعية الحديثة على استراتيجيات صديقة للبيئة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وإدارة المخلفات الصناعية بطرق آمنة، كما يتم تبني تقنيات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة، مما يساهم في خلق بيئة صناعية أكثر استدامة. (الشوورة، 2020)

مع تطور التقنيات الحديثة أصبح إدماج التكنولوجيا الذكية في إدارة المدن الصناعية أمرًا ضروريًا لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، تعتمد المدن الصناعية المتطورة على الأتمتة، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة لمراقبة العمليات الإنتاجية وتحسين سلاسل التوريد، كما تتيح التقنيات الذكية إدارة المرافق بشكل فعال، مما يساهم في تحسين استهلاك الموارد وتعزيز الاستدامة.

لا يقتصر تطوير المدن الصناعية على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية فقط، بل يشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل متنوعة يتم إنشاء مراكز تدريب وتأهيل لتطوير مهارات العمال وزيادة جاهزيتهم لسوق العمل، كما يتم توفير مساكن قريبة من مواقع العمل لضمان راحة العمال وتقليل أوقات التنقل، بالإضافة إلى ذلك يساهم التكامل بين المناطق الصناعية والسكنية في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المجتمعية. (عبد الله، 2017)

5.2.2 خصائص المدن الصناعية:

تمتاز المدن الصناعية الحديثة بمجموعة من الخصائص، من أهمها: (Elena, 2019)

1. تخصيص مناطق صناعية متخصصة وفقاً للقطاع، مثل الصناعات الثقيلة، التكنولوجيا، الأدوية، والصناعات الغذائية.
2. توافر بنية تحتية متكاملة تشمل الطرق، الكهرباء، المياه، وشبكات الصرف الصحي.
3. تقديم تسهيلات متنوعة كالحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية بهدف جذب الاستثمارات..
4. إنشاء مراكز مخصصة للبحث والتطوير وتعزيز نقل التكنولوجيا بين القطاعات.
5. الالتزام بتطبيق معايير الجودة العالمية مع التركيز على حماية البيئة.
6. توفير خدمات دعم متعددة تشمل التدريب المهني، والخدمات اللوجستية، والتسويق.

6.2.2 أساسيات التخطيط للمدن الصناعية:

يعد التخطيط للمناطق الصناعية عملية معقدة تهدف إلى إنشاء بيئة صناعية متكاملة ومستدامة، تلبي احتياجات المستثمرين والصناعات المختلفة، مع مراعاة التأثيرات البيئية والاجتماعية، يتطلب هذا التخطيط الالتزام بأسس ومعايير محددة لضمان تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية واقتصادية، فيما يلي أبرز الأساسيات التي يجب مراعاتها عند تخطيط المناطق الصناعية: (الشواورة، 2020)

- اختيار الموقع المناسب: يعد اختيار الموقع من أهم العوامل التي تؤثر على نجاح المناطق الصناعية، حيث يجب أن يكون قريباً من مصادر المواد الخام والأسواق المستهدفة، وأن يتوفر فيه بنية تحتية قوية تدعم عمليات النقل والتوزيع، كما يجب أن يكون الموقع بعيداً عن المناطق السكنية لتجنب التلوث والضوضاء، مع ضمان وجود وسائل مواصلات جيدة تسهل تنقل العمال والبضائع.
- تصميم بنية تحتية متكاملة: يجب أن تتضمن المناطق الصناعية شبكة طرق متطورة تربط المصانع ببعضها وتوفر سهولة الحركة داخل المنطقة، بالإضافة إلى شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، كما ينبغي توفير محطات لمعالجة النفايات الصناعية لضمان الحفاظ على البيئة، فضلاً عن وجود أنظمة اتصالات متقدمة تدعم التحول الرقمي والعمليات الصناعية الذكية.

- تحديد استخدامات الأراضي بشكل منظم: يجب أن يكون هناك تخطيط دقيق لاستخدامات الأراضي داخل المنطقة الصناعية، بحيث يتم تخصيص مناطق للمصانع، والمخازن، والمرافق الخدمية، والمساحات الخضراء، مع توفير مناطق إدارية وتجارية تخدم احتياجات العاملين حيث يساهم هذا التخطيط في تحسين كفاءة الإنتاج، وتقليل التكدس، وضمان سهولة الوصول إلى المرافق والخدمات.
- الاستدامة البيئية وتقليل التأثيرات السلبية: لا بد من تبني معايير بيئية صارمة عند تخطيط المناطق الصناعية للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية، ويشمل ذلك استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، وإنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة، وإدارة المخلفات الصناعية بطريقة آمنة، كما ينبغي تخصيص مناطق خضراء ومساحات مفتوحة لتحسين جودة الهواء وتقليل آثار الانبعاثات الصناعية.
- تكامل الخدمات والمرافق العامة: يجب أن تشمل المناطق الصناعية جميع الخدمات الضرورية مثل مراكز التدريب المهني، والعيادات الطبية، والمطاعم، والمرافق الترفيهية لضمان بيئة عمل مناسبة للعاملين، كما أن وجود بنوك، ومكاتب إدارية، ومراكز دعم لوجستي يساهم في تسهيل العمليات الصناعية وتعزيز الإنتاجية.
- توفير أنظمة نقل ومواصلات فعالة: يجب أن تتمتع المناطق الصناعية بشبكة نقل قوية تسهل نقل العمال والمواد الخام والمنتجات النهائية، ويشمل ذلك توفير وسائل مواصلات عامة تربط المنطقة بالمدن المجاورة، وإنشاء موانئ جافة أو محطات سكك حديدية لدعم عمليات التصدير والاستيراد، مما يقلل من تكاليف النقل ويحسن كفاءة العمليات الصناعية. (عبد الله، 2017)
- مرونة التصميم والتوسع المستقبلي: يجب أن يكون التخطيط مرناً وقابلاً للتوسع المستقبلي، بحيث يسمح بإضافة صناعات جديدة وتوسيع المصانع القائمة وفقاً لاحتياجات السوق، كما ينبغي تصميم بنية تحتية يمكن تحديثها بسهولة لمواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية.
- تحقيق التكامل بين الصناعات المختلفة: من الضروري مراعاة تكامل الصناعات داخل المنطقة الصناعية، بحيث يتم استغلال المخلفات الصناعية كمادة خام لصناعات أخرى، مما يقلل الهدر ويعزز الاقتصاد الدائري، يساهم هذا النهج في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التأثير البيئي للمنطقة الصناعية.

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصدق والثبات لأداة الدراسة

1.3 منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها ويعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية وقامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة لجمع بيانات الدراسة وذلك عن طريق أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 384 فرد وهم الذين أجابوا على استمارة الاستبيان.

3.3 الأساليب الإحصائية:

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام التقنيات الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS - Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

- معامل الفاكرونباخ لحساب مستوى ثبات أداة الدراسة

- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوى الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوى استجابة افراد عينة الدراسة لعبارات أداة الدراسة
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

4.3 أداة الدراسة

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة ب: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني، عدد سنوات الخبرة الوظيفية
- القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع. وتضمنت العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل (التخطيط العمراني المستدام للحدائق) وتضمن ثلاث ابعاد (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) واشتملت على 15 عبارة والعبارات المتعلقة بالمتغير التابع (تطوير المدن الصناعية) واشتملت على 10 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق جدا (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

وقد قامت الدراسة بتقسيم اتجاه موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة إلى مستويات من خلال تطبيق ما يلي:

$$✓ \text{ مدي المقياس} = \text{أعلي رقم في المقياس (5)} - \text{أقل رقم في المقياس (1)} = 4$$

$$✓ \text{ مدي المستوي} = \text{مدي المقياس} / \text{عدد المستويات (5)} = 0.80$$

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1.79 – 1	منخفضة جدا
2.59 – 1.80	منخفضة
3.39 – 2.60	متوسطة
4.19 – 3.40	مرتفعة
5.00 – 4.20	مرتفعة جدا

5.3 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

➤ المحور الأول: التخطيط العمراني المستدام للحدائق

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
البعد الاقتصادي			
1	اشترك العاملين في برامج التخطيط العمراني المستدام للحدائق يساهم في زيادة اقتناعهم بأهمية تنفيذ هذه البرامج	0.588**	0.000
2	تؤدي مشاركة العاملين في تخطيط وتنفيذ التخطيط العمراني المستدام للحدائق إلى زيادة كفاءة وفاعلية تنفيذ تلك البرامج	0.687**	0.000

0.000	0.481**	تساهم مشاركة العاملين في التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة فاعلية عمليات التخطيط العمراني المستدام للمجتمع	3
0.000	0.607**	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحقيق الاستغلال الأمثل من الموارد المتاحة	4
0.000	0.646**	يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تحسين الظروف الحياتية للمناطق الفقيرة في المجتمع	5
البعد الاجتماعي			
0.000	0.778**	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة رغبة افراد المجتمع على تطوير وتنمية المجتمع	6
0.000	0.590**	يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد ومساعدتهم في حل مشكلاتهم	7
0.000	0.782**	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تنمية وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية لدى افراد المجتمع	8
0.000	0.795**	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق التنمية الاجتماعية في زيادة تماسك وترابط افراد المجتمع	9
0.000	0.488**	يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تدعيم الحياة الاسرية ويزيد من تماسكها واستقرارها	10
التنمية البيئية			
0.000	0.721**	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة درجة انتماء الافراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعهم	11

12	يساعد التخطيط العمراني المستدام للحدائق على زيادة وعي المجتمع بضرورة تبني القوانين والتشريعات التي تحافظ على سلامة البيئة	0.730**	0.000
13	يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على زيادة وعي افراد المجتمع بكيفية الحفاظ على البيئة المحيطة بالإنسان	0.529**	0.000
14	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في الحد من ظاهرة الاستنزاف والاهدار البيئي	0.634**	0.000
15	يحد التخطيط العمراني المستدام للحدائق من ظاهرة الاستهلاك غير المنتظم للموارد البيئية	0.671**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور التخطيط العمراني المستدام للحدائق كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور التخطيط العمراني المستدام للحدائق تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

➤ المحور الثاني: تطوير المدن الصناعية

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
1	يؤدي تطوير المدن الصناعية إلى الحفاظ على العديد من الموارد الطبيعية	0.694**	0.000
2	تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل مقدار التلوث في البيئة	0.709**	0.000

3	تطوير المدن الصناعية يضع في اعتباره الحفاظ على البيئة الطبيعية	0.649**	0.000
4	تطوير المدن الصناعية يساهم في تحسين البيئة الحضرية	0.725**	0.000
5	يعمل تطوير المدن الصناعية يساهم على جذب الافراد للعمل بهذه المدن	0.652**	0.000
6	يساهم تطوير المدن الصناعية في تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في هذه المدن	0.750**	0.000
7	تطوير المدن الصناعية يساهم في تعزيز جهود تنمية المجتمع	0.448**	0.000
8	تطوير المدن الصناعية يؤدي الي خفض الكمية المتصاعدة من الابخرة السامة والمدمرة للبيئة المحيطة	0.649**	0.000
9	تطوير المدن الصناعية يؤدي إلى استغلال الأراضي المحيطة بالشكل الأمثل	0.630**	0.000
10	تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل الهدر في الموارد الطبيعية	0.673**	0.000

**** ذات دلالة احصائية عند 0.01**

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور تطوير المدن الصناعية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور تطوير المدن الصناعية تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

جدول (4) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
التخطيط العمراني المستدام للحدائق	0.898	15
تطوير المدن الصناعية	0.850	10
إجمالي استمارة الاستبيان	0.929	25

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل النتائج

مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

1.4 أولاً: خصائص عينة الدراسة

جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقاً لخصائصها

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	264	68.8
	أنثى	120	31.3
العمر	أقل من 25 سنة	78	20.3
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	103	26.8
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	132	34.4
	45 سنة فأكثر	71	18.5
المؤهل العلمي	ثانوي	121	31.5
	بكالوريوس	190	49.5
	ماجستير	63	16.4
	دكتوراه	10	2.6
الوضع المهني	مدير	90	23.4
	نائب مدير	76	19.8

19.8	76	رئيس قسم	
37.0	142	موظف	
8.6	33	أقل من 10 سنوات	عدد سنوات الخبرة
67.4	259	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
24.0	92	15 سنة فأكثر	

2.4 ثانياً: تحليل استمارة الاستبيان

➤ المحور الأول: التخطيط العمراني المستدام للحدائق

1- البعد الاقتصادي

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البعد

الاقتصادي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
اشترك العاملين في برامج التخطيط العمراني المستدام للحدائق يساهم في زيادة اقتناعهم بأهمية تنفيذ هذه البرامج	4.253	0.683	4	مرتفع جداً
تؤدي مشاركة العاملين في تخطيط وتنفيذ التخطيط العمراني المستدام للحدائق إلى زيادة كفاءة وفعالية تنفيذ تلك البرامج	4.276	0.766	2	مرتفع جداً

مرتفع	5	0.773	4.198	تساهم مشاركة العاملين في التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة فاعلية عمليات التخطيط العمراني المستدام للمجتمع
مرتفع جدا	1	0.564	4.372	يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحقيق الاستغلال الأمثل من الموارد المتاحة
مرتفع جدا	3	0.775	4.273	يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تحسين الظروف الحياتية للمناطق الفقيرة في المجتمع
مرتفع		0.712	4.274	المتوسط

تم ترتيب عبارات البعد الاقتصادي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحقيق الاستغلال الأمثل من الموارد المتاحة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.372 وانحراف معياري 0.564 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تساهم مشاركة العاملين في التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة فاعلية عمليات التخطيط العمراني المستدام للمجتمع) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.198 وانحراف معياري 0.773 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات البعد الاقتصادي تبين أن اربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من البعد الاقتصادي كأحد ابعاد التخطيط العمراني المستدام للحدائق حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.274 بانحراف معياري 0.712

2- البعد الاجتماعي

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البعد

الاجتماعي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة رغبة افراد المجتمع على تطوير وتنمية المجتمع	4.359	0.709	2	مرتفع جدا
يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد ومساعدتهم في حل مشكلاتهم	4.161	0.758	5	مرتفع
يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تنمية وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية لدى افراد المجتمع	4.253	0.659	4	مرتفع جدا
يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق التنمية الاجتماعية في زيادة تماسك وترابط افراد المجتمع	4.396	0.634	1	مرتفع جدا
يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تدعيم الحياة الاسرية ويزيد من تماسكها واستقرارها	4.315	0.615	3	مرتفع جدا
المتوسط	4.297	0.675	مرتفع جدا	

تم ترتيب عبارات البعد الاجتماعي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق التنمية الاجتماعية في زيادة تماسك وترابط افراد المجتمع) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.396 وانحراف معياري

0.634 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد ومساعدتهم في حل مشكلاتهم) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.161 وانحراف معياري 0.758 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات البعد الاجتماعي تبين أن أربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من البعد الاجتماعي المتحققة كأحد أبعاد التخطيط العمراني المستدام للحدائق حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.297 بانحراف معياري 0.675

3- البعد البيئي

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات البعد

البيئي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة درجة انتماء الافراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعهم	4.375	0.564	3	مرتفع جدا
يساعد التخطيط العمراني المستدام للحدائق على زيادة وعي المجتمع بضرورة تبني القوانين والتشريعات التي تحافظ على سلامة البيئة	4.453	0.539	1	مرتفع جدا
يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على زيادة وعي افراد المجتمع بكيفية الحفاظ على البيئة المحيطة بالإنسان	4.391	0.633	2	مرتفع جدا
يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في الحد من ظاهرة الاستنزاف والاهدار البيئي	4.266	0.731	4	مرتفع جدا

مرتفع جدا	5	0.773	4.216	يحد التخطيط العمراني المستدام للحدائق من ظاهرة الاستهلاك غير المنتظم للموارد البيئية
مرتفع جدا		0.648	4.340	المتوسط

تم ترتيب عبارات البعد البيئي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تساعد التنمية البيئية على زيادة وعي المجتمع بضرورة تبني القوانين والتشريعات التي تحافظ على سلامة البيئة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.453 وانحراف معياري 0.539 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تحد التنمية البيئية من ظاهرة الاستهلاك غير المنتظم للموارد البيئية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.216 وانحراف معياري 0.773 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات البعد البيئي تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوي مرتفع جدا من البعد البيئي كأحد ابعاد التخطيط العمراني المستدام للحدائق حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.340 بانحراف معياري 0.648

يتبين مما سبق وجود مستوي مرتفع جدا من تحقيق التخطيط العمراني المستدام للحدائق حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.678

➤ المحور الثاني: تطوير المدن الصناعية

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تطوير

المدن الصناعية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يؤدي تطوير المدن الصناعية إلى الحفاظ على العديد من الموارد الطبيعية	4.169	0.953	3	مرتفع

مرتفع	7	0.796	4.076	تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل مقدار التلوث في البيئة
مرتفع	5	0.855	4.091	تطوير المدن الصناعية يضع في اعتباره الحفاظ على البيئة الطبيعية
مرتفع	4	0.678	4.154	تطوير المدن الصناعية يساهم في تحسين البيئة الحضرية
مرتفع	8	0.754	4.010	يعمل تطوير المدن الصناعية يساهم على جذب الافراد للعمل بهذه المدن
مرتفع	9	0.780	3.982	يساهم تطوير المدن الصناعية في تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في هذه المدن
مرتفع	6	0.764	4.078	تطوير المدن الصناعية يساهم في تعزيز جهود تنمية المجتمع
مرتفع	10	0.907	3.917	تطوير المدن الصناعية يؤدي الى خفض الكمية المتصاعدة من الابخرة السامة والمدمرة للبيئة المحيطة
مرتفع جدا	2	0.667	4.221	تطوير المدن الصناعية يؤدي إلى استغلال الأراضي المحيطة بالشكل الأمثل
مرتفع جدا	1	0.596	4.250	تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل الهدر في الموارد الطبيعية
مرتفع		0.775	4.095	المتوسط

تم ترتيب عبارات تطوير المدن الصناعية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل الهدر في الموارد الطبيعية) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.250 وانحراف معياري 0.596 وبدرجة موافقة مرتفعة

جدا بينما كانت العبارة (تطوير المدن الصناعية يؤدي الي خفض الكمية المتصاعدة من الابخرة السامة والمدمرة للبيئة المحيطة) هي أقل العبارات اهمية بقيمة 3.917 وانحراف معياري 0.907 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات تطوير المدن الصناعية تبين أن عبارتين في مستوى الموافقة المرتفع جدا وثمانية عبارات في مستوي الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى تطوير المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.095 بانحراف معياري 0.775

3.4 ثالثا: اختبار فروض الدراسة

❖ الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية

جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التخطيط العمراني المستدام على تطوير المدن

الصناعية

P-VALUE	r	R ²	F	t	b
0.000	0.769	0.592	**553.350	**23.523	0.992

يتبين من الجدول (10) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين التخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح ان المتغير المستقل (التخطيط العمراني المستدام

للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)) يفسر 76.9 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تطوير المدن الصناعية) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى التخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.446% مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة

❖ **الفرضية الفرعية الاولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني

المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية

P-VALUE	r	R ²	F	t	b
0.000	0.746	0.557	**480.129	**21.912	0.361

يتبين من الجدول (11) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح ان المتغير المستقل (البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق) يفسر 55.7 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تطوير المدن الصناعية) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من

خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.361% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة

❖ الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية.

جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية

P-VALUE	r	R ²	F	t	b
0.000	0.694	0.481	**354.427	**18.826	0.337

يتبين من الجدول (12) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح ان المتغير المستقل (البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق) يفسر 48.1 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تطوير المدن الصناعية) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.337% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

❖ الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد

للبيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة

الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية

جدول (13) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام

للحدائق على تطوير المدن الصناعية

P-VALUE	r	R ²	F	t	b
0.000	0.650	0.422	**279.317	**16.713	0.294

يتبين من الجدول (13) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$)

للبعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة

الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط

طردي قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين البعد البيئي للتخطيط العمراني

المستدام للحدائق وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة

الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح ان المتغير المستقل (البعد البيئي للتخطيط العمراني

المستدام للحدائق) يفسر 42.2 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تطوير المدن الصناعية) وان

باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى البعد البيئي للتخطيط

العمراني المستدام للحدائق بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة

الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالملكة العربية السعودية

بمقدار 0.294% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق أداة الاستبيان المتمثلة في استمارة الاستبيان واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحاث يمكن اجراؤها في المستقبل

1.5 نتائج الدراسة

- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من تحقيق التخطيط العمراني المستدام للحدائق حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.678 ووجود مستوى مرتفع جدا للثلاثة ابعاد (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)
- ✓ ارتفاع مستوى تطوير المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.095 بانحراف معياري 0.775
- ✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين التخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية وتبين أن كلما ازداد مستوى التخطيط العمراني المستدام للحدائق بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية

بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.446% مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إبراهيم (2024) ومع نتيجة دراسة Said & Haase (2012) وكذلك مع نتيجة دراسة Al-Azzawi (2010)

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية وتبين أن كلما ازداد مستوى البعد الاقتصادي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.361% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية وتبين أن كلما ازداد مستوى البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.337% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة فاطيمة وسمية (2022)

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) للبعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق على تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.005$) بين البعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق وتطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية وتبين أن كلما ازداد مستوى البعد البيئي للتخطيط العمراني المستدام للحدائق بمقدار 1 % ازداد مستوى تطوير المدن الصناعية من خلال تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية في مدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.294% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

2.5 التوصيات

- ✓ الاهتمام بتوفير كافة الإمكانيات والموارد التي تساهم في زيادة مستوى التخطيط العمراني المستدام للحدائق في المملكة العربية السعودية
- ✓ العمل على زيادة مستوى وعي افراد المجتمع بأهمية التخطيط العمراني المستدام للحدائق للمجتمع
- ✓ استمرار دعم وتطوير برامج وأنشطة التخطيط العمراني المستدام للحدائق في المملكة العربية السعودية
- ✓ ضرورة العمل على الاهتمام بتفعيل تنفيذ التشريعات والقوانين التي تزيد من قدرة التخطيط العمراني المستدام للحدائق في المملكة العربية السعودية
- ✓ ضرورة الاهتمام بتنمية جميع أبعاد التخطيط العمراني المستدام للحدائق في المملكة العربية السعودية بما في ذلك البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي.
- ✓ الاهتمام بالعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال التخطيط العمراني المستدام للحدائق

✓ العمل على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بتحقيق التخطيط العمراني المستدام في كافة المجالات.

3.5 المقترحات

- ✓ التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بكيفية تحقيق التخطيط العمراني المستدام للحدائق بكافة أبعادها والتعرف على العوامل المؤثرة عليها
- ✓ التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتطوير المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية وتأثيرها على زيادة مستويات الأداء والإنتاجية

Abstract

This study aimed to explore the impact of sustainable urban planning for parks on the development of industrial cities by improving the urban environment and enhancing social and environmental sustainability in Yanbu Industrial City. A proportionate stratified random sample of 384 individuals was selected, and data were collected using an electronic questionnaire and analyzed using a descriptive-analytical approach. Various statistical methods were applied.

The study results indicated a very high level of achievement in sustainable urban planning for parks, with a significantly high level across its three dimensions (economic, social, and environmental), as well as an overall high level of industrial city development in Saudi Arabia.

Based on these findings, the study recommends providing all necessary resources and capabilities to enhance sustainable urban planning for parks in Saudi Arabia and increasing community awareness of the importance of sustainable urban planning for parks.

Keywords: Sustainable Urban Planning, Industrial City Development, Yanbu Industrial City.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، ذكري خليل. (2024). التخطيط العمراني ودوره في معالجة مشكلة المؤسسات التعليمية وإعادة توزيعها في قضاء المدائن لتحقيق التوافق التربوي. مجلة آداب البصرة، ع107 ، 201 - 212. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1484917>
- الأسطل، فاطمة محمد أحمد، صالحة، رائد أحمد طه، و الجدبة، فوزي سعيد أحمد. (2021). اتجاهات التخطيط العمراني في مدينة خان يونس (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1361001>
- الأسطل، وفاء ناجي". أثر تصميم شوارع المشاة على استدامة المناطق العمرانية: حالة دراسية مركز مدينة خان يونس". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الهندسة، 2015.
- بركات، دعاء خميس محمد، و صالحة، رائد أحمد طه. (2016). اتجاهات التخطيط العمراني في مدينة جباليا النزلة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/769176>
- بركات، رباب جلال عبدالوهاب. (2020). الإستدامة البيئية الحضرية لمدينتي. المجلة المصرية للتغير البيئي، مج12، ع1 ، 107 - 123. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1472122>
- بكار، فتحي. (2022). التخطيط العمراني الإستراتيجي المستدام: المدن الذكية نموذجاً. مجلة الحقوق والحريات، مج10، ع1 ، 2149 - 2174. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1277367>
- حندوقة، هبة ماهر حسن، وأحمد سلامة محيسن". دور التصميم العمراني المستدام للشوارع في تطوير مشاريع الإسكان بقطاع غزة: حالة دراسية مدينة حمد السكنية - خانيونس". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2022.

- الحباري، ليالي. "إستراتيجيات التخطيط المستدام لاستعمالات الأراضي في مدينة السلط". المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، العدد السابع والعشرون، 2 كانون الثاني 2021. ISSN: 2663-5798.
- دحدوح، فاطيمة، و حومر، سمية. (2022). جودة الحياة والإستدامة الاجتماعية: مقارنة نظرية في حداثة العلاقة من منظور حضري. مجلة العلوم الإنسانية، مج9، ع3 ، 834 - 855. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1365497>
- الدليقان، أمل صالح عبدالله، الجيوسي، عودة راشد، و بوغوي، عفاف مبارك. (2017). Comparative Analysis of Open Innovation Practices and Adoption Barriers in SMEs and Large Companies in Riyadh Second Industrial City (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخليج العربي، المنامة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1009417>
- الراوي، عبدالناصر صبري شاهر، و الهيتي، مازن عبدالرحمن جمعة. (2018). عناصر الاستدامة في مدن أعالي الفرات القديمة: حالة الدراسة مدينة هيت. مجلة الآداب، ع124 ، 441 - 458. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/877019>
- الشديدي، حسين أحمد سعد، و الحسنائي، هبه عبدالحسين ناصر. (2021). التوسع الحضري والتنمية المكانية المستدامة لمدينة الكوفة. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج15، ع28 ، 307 - 342. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1244818>
- الشواورة، ضياء محمد محمود، و القرالة، عبدالناصر موسى. (2020). الأمن الوظيفي وعلاقته بالصمود النفسي لدى العاملين في المدن الصناعية في محافظة الكرك (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1127594>
- عبد النبي، محمد. "دور التصميم العمراني المستدام في تقييم الرؤية المستقبلية للمحيط الحضري بالبحر المكي: حالة دراسية - مشروع طريق الملك عبد العزيز". مجلة البحوث الهندسية، 2022.
- عبدالرحمن، منير محمد، و محمد، عائشة ابراهيم. (2021). التخطيط العمراني في الجزيرة أبا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1288888>

- عبدالله، نزار. (2017). استراتيجية الإعمار والمدن الصناعية في الجمهورية العربية السورية. المعرفة، س56، ع644 ، 200 - 208. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/826127>
- العبيدي، جميلة توفيق طاهر. (2022). التخطيط العمراني من منظور جغرافي. المجلة العربية للنشر العلمي، ع50 ، 1437 - 1445. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1437757>
- عمري، محمد. (2021). البعد التراي في سياسة التخطيط العمراني بالمغرب: أي دور لوثائق التعمير في تحقيق التنمية الترابية؟. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع159، 160، 275 - 309. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1280104>
- القحطاني، عبدالله بن معيض مصحوب آل كاسي. (2024). النمو العمراني لمدينة الأوطاية: دراسة في جغرافية المدن. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، ع2 ، 310 - 335. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1481450>
- قمر، غادة محمود. (2021). التحسين العمراني: أسس نظرية ونماذج تطبيقية. سلسلة بحوث جغرافية، ع160 ، 1 - 76. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1351657>
- محمد، محمد عبدالله داؤد. (2024). المياه الجارية وأثرها على التخطيط العمراني: دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية. مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية، ع15 ، 9 - 32. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1470682>
- المصري، هيثم عيسى عبدالكريم، و غنيم، عثمان محمد يوسف. (2019). النقل الذكي من منظور التخطيط العمراني: دراسة تطبيقية - مدينة السلط (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1310084>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Azzawi, L. R. (2010). Urban sustainability in industrial cities (Master's thesis, University of Technology, Iraq). Retrieved from <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.17223.88483>

- Elena, Dvoryadkina,(2019), The Role of New Industrial Cities in Regional Economic Development, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 47.
- Francis Pisani,(2015) voyage dans les villes intelligentes entre data polis et participolis, netexplo observa tory, paris.
- <https://www.ejcmpr.com/>
- Mousavi, seyed Mohammad, (2011), Introduction to restructure the industry and live in urban areas, Tehran, Parham Press.
- Nazarian, Asghar (2010), dynamic urban system of Iran, Tehran, Mobtaker Press.
- Robert Laugier,(2013), La ville de demain, intelligente, résiliente. frugale, post-carbone ou autre, France.
- Roya, Maarefdoust,(2015), THE ROLE OF INDUSTRIAL TOWNS ON PHYSICAL STRUCTURE OF CITIES (CASE STUDY- MASHHAD, TOOS INDUSTRIAL TOWN, International Journal of Engineering and Advanced Technology Studies, Vol.3, No.2
- Said, S. Y., & Haase, D. (2012). The Role of Urban Planning in Achieving Sustainable Urban Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/228322311_The_Role_of_Urban_Planning_in_Achieving_Sustainable_Urban_Development
- Sandra Breux et Jérémy Diaz,(2017), la ville intelligente, centre urbanisation culture société.
- Sh Asadi Mehr, N Orak. (2024). The Role of Planning in the Sustainable Development of Urban Space, 2024; 3(3):745-761 . Retrieved from.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس دور التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تطوير المدن

الصناعية دراسة تطبيقية على مدينة ينبع الصناعية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم

على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم

بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأنتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا

الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن

تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن

شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر ☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 إلى أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى أقل من 45 سنة ☐ من 45 سنة فأكثر
- 3- المؤهل العلمي ☐ ثانوي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- 4- سنوات الخبرة ☐ أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر
- 5- الوضع المهني ☐ مدير ☐ نائب مدير ☐ موظف ☐ رئيس قسم

✍ المحور الأول: التخطيط العمراني المستدام للحدائق ، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المبعد الاقتصادي					
اشترك العاملين في برامج التخطيط العمراني المستدام للحدائق يساهم في زيادة اقتناعهم بأهمية تنفيذ هذه البرامج					
تؤدي مشاركة العاملين في تخطيط وتنفيذ التخطيط العمراني المستدام للحدائق إلى زيادة كفاءة وفاعلية تنفيذ تلك البرامج					
تساهم مشاركة العاملين في التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة فاعلية عمليات التخطيط العمراني المستدام للمجتمع					
يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحقيق الاستغلال الأمثل من الموارد المتاحة					
يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تحسين الظروف الحياتية للمناطق الفقيرة في المجتمع					

البعد الاجتماعي				
				يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة رغبة افراد المجتمع على تطوير وتنمية المجتمع
				يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد ومساعدتهم في حل مشكلاتهم
				يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في تنمية وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية لدى افراد المجتمع
				يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق التنمية الاجتماعية في زيادة تماسك وترابط افراد المجتمع
				يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على تدعيم الحياة الاسرية ويزيد من تماسكها واستقرارها
التنمية البيئية				
				يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في زيادة درجة انتماء الافراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعهم
				يساعد التخطيط العمراني المستدام للحدائق على زيادة وعي المجتمع بضرورة

					تبني القوانين والتشريعات التي تحافظ على سلامة البيئة
					يعمل التخطيط العمراني المستدام للحدائق على زيادة وعي افراد المجتمع بكيفية الحفاظ على البيئة المحيطة بالإنسان
					يساهم التخطيط العمراني المستدام للحدائق في الحد من ظاهرة الاستنزاف والاهدار البيئي
					يحد التخطيط العمراني المستدام للحدائق من ظاهرة الاستهلاك غير المنتظم للموارد البيئية

✍️ المحور الثاني: تطوير المدن الصناعية ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق بشدة	أو افق بشدة	البعد
					يؤدي تطوير المدن الصناعية إلى الحفاظ على العديد من الموارد الطبيعية
					تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل مقدار التلوث في البيئة
					تطوير المدن الصناعية يضع في اعتباره الحفاظ على البيئة الطبيعية
					تطوير المدن الصناعية يساهم في تحسين البيئة الحضرية
					يعمل تطوير المدن الصناعية يساهم على جذب الافراد للعمل بهذه المدن
					يساهم تطوير المدن الصناعية في تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في هذه المدن
					تطوير المدن الصناعية يساهم في تعزيز جهود تنمية المجتمع
					تطوير المدن الصناعية يؤدي الي خفض الكمية المتصاعدة من الابخرة السامة والمدمرة للبيئة المحيطة
					تطوير المدن الصناعية يؤدي إلى استغلال الأراضي المحيطة بالشكل الأمثل

					تطوير المدن الصناعية يساهم في تقليل الهدر في الموارد الطبيعية
--	--	--	--	--	---

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management



Department of project management

**The Role of Sustainable Urban Planning for Parks in the
Development of Industrial Cities: An Applied Study on
Yanbu Industrial City**

Preparation:

Lujan Talal Mohdher

Supervision:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

1446 – 2025